www.kassioun.org

1058

الاثنين 21 شباط 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

في زمن رفع الدعم: كم ربحت المصارف الخاصة في عام واحد؟

[12]

الافتتاحية

ما وراء أوكرانيا

يحتل الوضع المتأزم هذه الأيام في أوكرانيا وحولها موقع العنوان الأول حول العالم؛ وليس هذا بمستغرب لأنّ الجميع على علمٍ، إلى هذه الدرجة أو تلك، بأنّ مضامين المعركة الجارية وأبعادها، أكبر بكثير من أوكرانيا نفسها، بل وتصل بنتائجها حدود الفصل بين حقبتين من التاريخ العالمي...

رغم أنّ الاحتمالات جميعها ما تزال قائمة، بما فيها احتمالات الحرب المحددة المساحة أو المفتوحة، إلا أنّ ما يمكن تثبيته حتى الآن هو الأمور التالية:

أولاً: الأزمة والصراع الجاريان، وعبر التحريض الأمريكي النشط، إنما تستهدف بالدرجة الأولى العلاقات الروسية الأوروبية، وأوكرانيا بهذا المعنى هي مجرد ذريعة ومجرد أداة.

ثانياً: أحد أهم عناوين الاستهداف هو علاقات الطاقة بين روسيا وأوروبا، وبخاصة العلاقة بين روسيا وألمانيا، والتي تشكل عاملاً مؤرقاً للأمريكان ضمن سياساتهم اتجاه أوروبا واتجاه خطوط الطاقة في العالم بأكمله.

ثالثاً: علاقات الطاقة نفسها، ليست الهدف الكامل والنهائي؛ فهذه العلاقات نفسها بين روسيا وأوروبا، باتت رمزاً وحاملاً أساسياً لخطوط التجارة الأوراسية بأسرها، ومعها «الحزام والطريق»، باعتبارهما معاً الأساس التحتي لانقلاب جيوسياسي في مجمل العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية في العالم؛ انقلابٌ يُنهي مرحلة طويلة سادت فيها ممالك أعالي البحار، وخاصة بريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة، عبر تقطيعها لأوصال القوى القارية، وتقطيعها للتواصل بين القوى القارية.

رابعاً: بكلام آخر، فإنّ الولايات المتحدة تعي أنّ انطلاق عمل نورد ستريم 2، يعني إغلاق دارة «الحزام والطريق» و«الأوراسي» وبدئها بالعمل بشكل شامل ومنتظم، وهذا يعني: أنّ موضوع التوازن الدولي الجديد وموضوع تقسيم العمل الدولي الجديد، لم يعد احتمالاً يجري العمل عليه، بل حقيقة واقعة تعيد الولايات المتحدة إلى حجمها الطبيعي ما وراء الأطلسي...

خامساً: ضمن هذا المعنى، فإنّ «درجة الجنون» التي تدفع الولايات المتحدة إلى إعلان تاريخ حرب بين دولتين أخريين دون رأي ودون رغبة أي منهما، إنما تعكس حجم التأزم الأمريكي الداخلي قبل أي شيء آخر، خاصة ونحن على أعتاب ما بات متفقاً على وصفه في الأوساط الأكاديمية بأنه ليس الانهيار المالي القادم، بل انهيار النظام المالي العالمي القادم...

سادساً: إنّ حدة النزاع الجاري، بل وإلى حدٍ ما جنونه، تعكس حقيقة لا جدال فيها؛ لا مكان لروسيا في «النادي الإمبريالي العالمي»، وأية أوهام أو أحلام تدور في خلد النخب المالية في روسيا نفسها، والمتعلقة بمحاولة التفاهم مع الغرب على تحاصص جديد، تتبخر الآن أمام أعينها... ما يعني أنّ الباب بات مشرعاً أكثر فأكثر أمام مواقف أكثر تجذراً، ليس في التعامل مع الولايات المتحدة ومع التهديدات الخارجية بالنسبة لكل من روسيا والصين فحسب، بل وبالدرجة الأولى في التعامل جذرياً مع الوضع الداخلي في كلٍ منهما.

أخيراً: رغم أنّ هذه الجلبة الضخمة قد أبعدت الملف السوري مؤقتاً عن واجهة الأحداث، إلا أنها في واقع الأمور قد قربته أكثر من الحل النهائي؛ ذلك أنّ ذروة التصعيد القائمة على المستوى الدولي، تفتح الباب نحو التسويات الكبرى، وعمليات الحسم الكبرى إنْ لم تكن التسويات، والملف السوري ناضج منذ زمن للانتقال إلى طور الحل النهائي وفق 2254.

شؤون عمالية

قمع السلطة للدستور

02

ملف «سورية 2022»

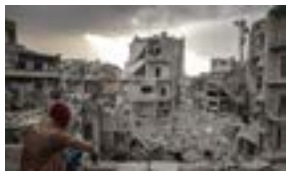

حول الانتقال من الفضاء السياسي القديم إلى الجديد...

06

شؤون محلية

مزيد من الجباية من جيوب المفقرين

10

شؤون عربية ودولية

بايدن: ثقوا بي روسيا ستغزو أوكرانيا في يومٍ ما!

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

هل سيتوحد العمّال بمواقفهم كما توحّدوا بمطالبهم

في المؤتمرات النقابية التي انتهت ركز «القادة» النقابيون على نقطة وردت في جميع مداخلاتهم وهي، أنهم قاموا بزيارات إلى المعامل والشركات للقاء العمال، والإعلام النقابي كما يقول: إن الهدف من الزيارات الاطلاع عن قرب على هموم العمال ومشكلاتهم ومن أجل تذليل صعوبات العمل.

من حيث المبدأ، لا بدّ أن يكون هناك تواصل مع العمال في مواقعهم أو خارجها، وخاصة من القيادات النقابية، لأن هذا التواصل يعزز لغة الحوار المفترض أن يكون مؤسساً على برنامج تحمله القيادة النقابية إلى الطبقة العاملة، من أجل أن يوافق عليه العمال ويتبنوه في سياق دفاعهم عن حقوقهم، ولا نعتقد أن القيادة النقابية لديها هذا البرنامج المفترض، ولا نعتقد أن معرفتها بواقع العمال ومطالبهم ستتكون من خلال الزيارات التي تقوم بها، فهي تعلم الواقع تماماً بكل تفاصيله ودقائقه، والسؤال هو: كيف سيقتنع العمال بما يُقال لهم وهم يرون بأم العين، ويعيشون أوضاعهم المرة ساعة بساعة من خلال سلوك الحكومة تجاه حقوقهم ومطالبهم، وخاصة أجورهم التي أصبحت تشكل لهم عبئاً نفسياً ومادياً يتعاظم كل يوم بسبب أنّ الحكومة تنحاز بسياستها الاقتصادية الاجتماعية إلى ناهبي الثروة التي ينتجها العمال، وكل العاملين بأجر، وتؤدي تلك السياسات إلى مزيد من الإفقار والتهميش والعاطلين عن العمل، وهؤلاء هم حطب الأزمة ووقودها.

إن الطبقة العاملة لم تعد تقتنع بالوعود، فهي تحتاج إلى أفعال تؤمّن لها مصالحها وحقوقها، وخطوة عملية أفضل من «دزّينة» من الوعود، حيث الوعود للعمال كثيرة من أجل تحسين أوضاعهم وأجورهم وبقية حقوقهم التي يطرحونها في كل وقت وفي كل حين، ولكن لا حياة لمن تنادي، وليست هناك من أذن مصغية لمطالبهم المكررة.

إن الطبقة العاملة السورية بشقيها الخاص والعام قد طرحت مطالبها، وهي موحدة بهذا الخصوص وأصبحت تدرك أن خلاصها من أوجاعها لن يكون بالوعود والكلام المنمّق والتمجيد بعملها المنتج في المؤتمرات، بل بتبني برنامج للتغيير بشقيه الاقتصادي- الاجتماعي والسياسي يوحد مواقفها وهذا جزء منه:

- الدفاع عن الاقتصاد الوطني، وخاصة قطاع الدولة المنتج «الصناعي والزراعي» وإعادة إحيائه وتطويره وتحسين أدائه، وتخليصه من ناهبيه.
- مواجهة الفساد الكبير وآليات نهبه للاقتصاد الوطني.
- التأكيد على حقوق الطبقة العاملة كاملة التي نص عليها الدستور، ومنها:

حقها الكامل بالإضراب السلمي دفاعاً عن مطالبها وحقوقها، وخاصة أجورها، وربطها بسلّم متحرك مع الأسعار.

- رفع الهيمنة والوصاية عن قراراتها وبرامج عملها من أية جهة كانت.
- حقها في أن تختار ممثليها الذين يعبرون عن مصالحها من خلال انتخابات ديمقراطية حقيقية.
- حقها في عزل من لا ترى فيه أهلية لتمثيلها والدفاع عن حقوقها.

إنّ تبنّي ما تريده الطبقة العاملة من مطالب سيزيد من وزن الحركة النقابية والعمالية سياسياً واقتصادياً في بناء سورية، والتغيير الجذري المطلوب شعبياً.

قمع السلطة للدستور

يعد الدستور القانون الأسمَى في الدولة، فهو العقد الاجتماعي الذي يحدد الأطر العامة للعلاقة بين المجتمع والدولة، ويرسم الخطوط العامة للسياسات العامة للدولة من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يجب ألّا تحيد عنها، خاصة وأن دستور عام 2012 جاء نتيجة لانفجار الأزمة ولمعالجة أخطاء السياسات السابقة والقطع الكامل معها، وهو ما أكد عليه في نصوص الدستور، ولكن على أرض الواقع جرى عكس ذلك.

قوانين وسياسات غير دستورية

ولكن الدولة تتصرف اليوم على مبدأ شريعة الغاب، وكأنه لا يوجد دستور يجب الالتزام به والعمل بأحكامه متناسية وظيفتها الحقيقية كدولة متحولة إلى دولة جباية وتأمين مصالح قوى الفساد فقط. وأكبر دليل على ذلك الإبقاء على القوانين المتناقضة مع الدستور الجديد الصادر في سورية عام 2012 الذي أكد في المادة الثالثة والخمسين بعد المئة على أنه: «تبقى التشريعات النافذة والصادرة قبل إقرار هذا الدستور سارية المفعول إلى أن تعدل بما يتوافق مع أحكامه على أن يتم التعديل خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ميلادية» ولكن ومع مرور ثلاث سنوات على انتهاء المهلة الدستورية، لم يتم لغاية إلا تعديل بضعة قوانين، وعلى العكس عُمل على إصدار قوانين جديدة تخالف الدستور، ولا سيما قانون التشاركية والاستثمار، حتى السياسات الاقتصادية والقوانين الحكومية ومشاريع القوانين التي تحال إلى مجلس الشعب تخالف الدستور بشكل واضح، ومع ذلك يتم إقرارها والعمل بها، وخصوصاً بما يتعلق منها بالنظام السياسي ووصولاً إلى مستوى معيشة المواطن والأجور والعدالة الاجتماعية وقرارات فرض الضرائب واستقلال النقابات والحرّيّات والسياسة الاقتصادية للدولة.

سياسات لا دستورية

جاء الدستور الجديد بتأكيد على أن هدف السياسة الاقتصادية للدولة هي العدالة الاجتماعية وعلى ضرورة ربط الأجور بالأسعار وتنمية النشاط الاقتصادي العام والخاص، لكن ما نراه على أرض الواقع عكس ما نص عليه الدستور تماماً فالسياسة الاقتصادية المتبعة تهدف إلى رفع الدعم عن المواطن نهائياً وهو ما ينذر بازدياد حالة الفقر والجوع في المجتمع ناهيك عن رفع الأسعار المستمر لمختلف المواد الأساسية ومنها رفع أسعار الطاقة من محروقات وكهرباء واحتكار استيراد المواد الأولية مما يسبب في زيادة تكاليف الإنتاج وعرقلة قدرة المصانع على الإنتاج وربما عن الاستمرار مما يسبب في رفع مستويات الفقر والبطالة.

فرض ضرائب عشوائية

ويترافق ذلك مع فرض المزيد من الضرائب على المواطنين حتى وصلت إلى فرض الضريبة على الطعام والشراب ناهيك عن استنزاف الصناعيين وسحب الأموال منهم تحت حجج مختلفة منها فرض ضريبة عليهم بأثر رجعي مما حملهم كثيراً من الخسائر في وقت ينعدم فيه التسويق الداخلي للمنتجات لانخفاض القدرة الشرائية للمواطن وإغلاق أسواق التصدير الخارجية بوجههم بسبب العقوبات، مما دفع الكثير منهم إلى الإغلاق والهجرة ومجمل تلك السياسات يجري تطبيقها تحت شعار دعم الإنتاج ورفع المستوى المعيشي للمواطن وتوجيه الدعم إلى مستحقيه وتقليل عجز الموازنة وقلة الموارد.

ولكن ألا يحق لنا السؤال عن مصير آلاف المليارات التي تجنى من فرض الضرائب ورفع الدعم؟ أين سيتم صرف هذه الأموال ولمصلحة من؟؟ إذا كانت الدولة تسعى إلى الانسحاب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإلغاء أي دور للدولة والإبقاء على دور الجباية والقمع فقط!!

سياسات كارثية على البلاد

هذه السياسات ليست فقط غير دستورية من الناحية القانونية بل وناهبة ومهددة لمستقبل البلاد بمجملها وتهدد بانفجار أزمة أكثر وأشد شراسة من التي نعانيها اليوم نتيجة لرفع معدلات الاحتقان بالمجتمع وانسداد الأفق أمام أي تغيير حقيقي، فهذه السياسات الناهبة للمجتمع ككل أوصلت البلاد والعباد إلى مجاعة حقيقية حسب تقارير الأمم المتحدة التي أكّدت أن 90% من السوريين باتوا تحت خط الفقر وأنّ 12 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وكل ذلك يترافق مع اشتداد قمع الحريات السياسية والإعلامية والصحفية وتغييب صوت النقابات عبر استخدام المادة الثامنة من الدستور السابق ومنع العمال والفقراء من إيصال صوتهم والتعبير عن أوجاعهم رغم أن الدستور أعطاهم حق المطالبة بحقوقهم بطرق حضارية منها الإضراب والتظاهر السلمي، ولكن حتى هذه الحقوق ما زالت أجهزة الدولة تعتبرها محرمة ومجرمة وتعكّر صفو المجتمع وتطبق الحصار على المجتمع وتمنعه من الاحتجاج وانتقاد الفساد حتى على مواقع التواصل الاجتماعي بتهمة وهن نفسية الأمّة.

يترافق مع اشتداد قمع لحريات السياسية والإعلامية والصحفية وتغييب صوت النقابات عبر استخدام المادة الثامنة من الدستور السابق

حكومات.. فاقد الشيء لا يعطيه

أكثر القضايا عرضة للمخالفات الدستورية، والتي كانت آثارها موجعة هي القضايا المتعلقة بمصالح وحقوق الفقراء، ومنهم العمال الذين كان وقع الأزمة عليهم شديداً، ومع هذا فإن «الناطقين» المفترضين باسمهم تحت قبة البرلمان حيث «يضم بين جنباته حسب قانون الانتخابات 50% عمالاً وفلاحين» ولكن لا أثر لمصالح وحقوق العمال والفلاحين في هذه المواقع أو في غيرها من المواقع الأخرى مع وجود الأغلبية شكلاً والمفترض أنها تمثل العمال والفلاحين حيث يغضون الطرف عنها، وخاصة مستوى معيشتهم الذي وصل إلى مستويات لا يَسَرُّ منها العدو ولا الصديق، وهي استحقاق دستوري بامتياز كما يقال حمَل الدستور الحكومات مهمة تطبيقه وتنفيذه.

■ عادل ياسين

وهو ما لم تقم به الحكومات المتعاقبة، بل ذهبت بعيداً في اتخاذ الإجراءات الكفيلة على إدامة فقرهم «وتعتيرهم»، وفي هذا السياق وللعلم لم نرَ من يمارس دوره الرقابي التشريعي والقضائي من أجل محاسبة الحكومات على فعلتها وانحيازها نحو قوى رأس المال، باعتبارها مكلفة دستورياً في تأمين فرص العمل ومستوى معيشي كريم للشعب السوري بأغلبيته الفقيرة، بسبب.

أولاً: غياب الدور الفاعل لأصحاب المصلحة في الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، وثانياً: لغياب الحريات الديمقراطية والحريات النقابية التي تمكنهم من ذلك إذا ما تمكنوا منها.

وعلى سيرة الوضع المعيشي للمعترين جميعاً عمالاً وفلاحين وحرفيين ومهمشين وأبناء السبيل وغيرهم، وعلى سيرة أن الحكومة «تبدع» بحلولها لجهة تخليص الناس الذين تم ذكرهم من محنتهم وذلك بأن ينتظروا «فرج الله» القادم وهذا الفرج القادم قد ربطه وزير المالية بتصريح له مؤخراً بتوفر الموارد للدولة التي يتم تأمينها من رفع نسبة الضرائب والرسوم ومن رفع الدعم عن الذين لا يستحقونه وتحرير الأسعار للكثير من المواد الضرورية حيث الخزينة ستمتلئ وبعدها ستمن الحكومة على العمال والعاملين بأجر بأنها ستزيد لهم الأجور وغير هذا الكلام لا يوجد كلام عند الحكومة لزيادة الأجور لأن المصادر الأخرى التي يمكن زيادة الأجور من خلالها بدون مخاطر اقتصادية ممنوع الاقتراب منها وهي محرمات والمقصود بهم الذين نهبوا ثروة البلاد والعباد.

الحكومة تطرح العديد من الأفكار والتوجهات منها المشاريع الصغيرة ومنها تأمين فرص عمل وتعلن عن مسابقات يتقدم لها آلاف العاطلين عن العمل من أجل تخفيض نسب البطالة ولكنها تصطدم بقضايا كثيرة تمنع تحقيق هذا الهدف، هدف التشغيل في المعامل والمؤسسات «المعامل ذات النقص الكبير في عدد عمالها» وأهمها الحد الأدنى للأجور المعلن والذي لا يكفي لثمن طعام أو دخان للعامل يومياً وبالتالي عزوف العمال عن العمل على أساس الحد الأدنى المعمول به حالياً، يعبر عن مأزق حقيقي للحكومة لتطبيق ما تقوله حول الإنتاج وتطويره وهو غياب العنصر الأهم في العملية الإنتاجية، ولكن لم تقل لنا الحكومة بسياق عرضها علينا زيادةً لفرص العمل كيف ستؤمن تلك الفرص لملايين العاطلين والمعطلين عن العمل؟ أليس تأمين فرص العمل يحتاج إلى استثمارات كبيرة؟ يعني يحتاج إلى موارد تقول الحكومة بأنها لا تملكها بالقدر الكافي من أجل زيادة الأجور، فكيف ستؤمنها للاستثمار الذي سيؤمن فرص عمل وينمّي العملية الإنتاجية؟ أم أن تأمين فرص العمل يكون بما سيأتي للبلد من استثمارات المحسنين في المشرق والمغرب، وعندما يأتون للاستثمار، أليس في حساباتهم الاقتصادية والسياسية المردود الذي سيحصلون عليه سياسياً واقتصادياً؟ لأنه ليس هناك شيء لوجه الله في عالم رجال الأعمال والاستثمار، وكل شي بحسابه «وحكّلي لحكّلك».

أيها «السادة» الشعب السوري بأغلبيته الفقيرة قد خبر سياساتكم وما جرّته عليه من ويلات وظلم، وجعلته يهيم على وجهه في أركان المعمورة باحثاً عن مأوى يستظل تحته، وعن فرص عمل لم يستطع أن يجدها في موطنه، واليوم تَعِدونه بما هو فاقد له «وعم تعملوا له البحر طحينه» مع أن الطريق إلى خلاص الناس من أوضاعهم التي يعيشونها، أو على الأقل تحسينها، بَيِّنٌ وواضح، وهو جيوب من سرقوه وحرموه من حقه، فيما ينتجه من ثروة جرى الاستيلاء عليها بأشكال وألوان يخبرها أصحاب الحل والعقد!

مؤتمر دمشق السنوي

عقد اتحاد عمال دمشق مؤتمره السنوي لهذه الدورة النقابية في الثالث عشر من هذا الشهر الجاري، حيث قدم رؤساء المكاتب النقابية مداخلاتهم المتفق عليها حسب العادة وبعض من أعضاء المؤتمر على أعمال المؤتمر، حيث حاولت أن تعكس وبشكل خجول ما طرح خلال تلك المؤتمرات السنوية التي سبقت هذا المؤتمر، والتي تحدثنا عنها خلال الأعداد السابقة، كما كان القاسم المشترك لهذه المداخلات، سواء لممثلي القطاعات الإنتاجية أو الخدمية نقص اليد العاملة في هذه المنشآت وخاصة من الكوادر الفنية واليد العاملة الماهرة وعدم الإقبال على العمل في هذه المنشآت، وتسرب العديد من الكوادر الهامة فيها، العائد في أغلبه لضعف الرواتب والأجور.

■ مراسل قاسيون

المطالبة بزيادة الأجور بما يتناسب مع مستوى الواقع المعيشي للطبقة العاملة والمطالبة بزيادة نسب التعويضات المختلفة من طبيعة عمل وطبيعة ورشة واختصاص وغيرها من هذه التعويضات، مع العلم أن هذه الرواتب مسقوفة ولا بد من إزالة هذا السقف، التي بالمحصلة لا تغني عن القضية الجوهرية لمهمة النقابات ألا وهي الأجور المجزية للعمال. هذا وقد عرضوا ما تعانيه قطاعاتهم هذه من واقع مؤلم نتيجة الصعوبات التي تمر بها منشآتهم، وعدم تقديم الدعم اللازم والضروري من قبل الحكومة، كما طالبوا بضرورة تعديل كافة قوانين العمل، وإلغاء المواد التي لا تلبي مصالح العمال. مع الإصرار على ضرورة تعديل قوانين العمل بما فيها قانون التأمينات الاجتماعية والتخلص من المواد التي تسمح بالتسريح التعسفي. وطالبت بتشميل العاملين في معظم القطاعات بالأعمال الشاقة والخطرة لما يتعرضون له من مخاطر مختلفة.

طالبت نقابة المصارف بقانون خاص للمصارف العامة، وذلك لخصوصية عمل هذه المصارف يضمن نظام للرواتب والأجور يحافظ على الكوادر والخبرات الموجودة لدى هذه المصارف وعدم تسربها إلى القطاعات الأخرى، وطالبت بتشميل عمال القطاع التعاوني بالزيادات الممنوحة على الرواتب أسوة بقطاع الدولة كذلك نوهت إلى معاناة عمال المسالخ الذين لا يتقاضون أية تعويضات وإعطائهم اللباس العمالي.

طالبت نقابة النقل الجوي بالتمثيل النقابي في مجلس إدارة الخطوط الجوية السورية، وكذلك في مجلس إدارة شركات القطاع الخاص، والاهتمام الجدّي بهذا القطاع لما يرفده من عوائد كبيرة للدولة. وطالبت نقابة الدولة والبلديات بتثبيت كافة العاملين المؤقتين والمياومين ونوهت إلى قصور المسابقة المركزية، حيث محافظة دمشق على سبيل المثال لديها ما يزيد عن 3000 عامل مؤقت، بينما وزارة التنمية الإدارية لم تعطها إلا 1250 فرصة، وإن هذه المسابقات لم تُرفد بالحاجة المطلوبة من الكادر البشري، ولم تثبّت كافة العاملين.

طالبت نقابة عمال الصحة بزيادة التعويضات لكافة العاملين في هذا القطاع والعودة عن قرار الاستجرار المركزي للّباس العمالي لما يشكل من عوائق ومصاعب. حيث أشارت نقابة عمال الغزل إلى ضعف القطاع الصناعي وطالبوا بإعادة تعويض الاختصاص للعمال الذين حرموا منه، وتأمين اللباس العمّالي بعيداً عن الإجراءات المعقّدة المتبعة. وطالبت نقابة النقل البري بزيادة مخصصات المحروقات للنقل.

أما نقابة عمل النفط فقد أشارت إلى نقص الكوادر المختلفة الفنية من اختصاصات مختلفة، وتسرّبها نتيجة لضعف الرواتب والأجور، وأشارت إلى قصور التوصيف الوظيفي الذي حددته وزارة التنمية الإدارية. وأشارت نقابة الصناعات الكيماوية إلى ضرورة إعادة النظر بالسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة وتساءلت عن مصير معمل الفلوت.

قاعدة خاسر- خاسر

«من وين بدنا نجيب عمال؟ بدنا نضل نشتغل لغيرنا؟ ما بكفي الضغط اللي علينا من المالية والضرايب والجمارك ومن هون ومن هون»؟ بهذه الأسئلة المتلاحقة حدثنا أحد أصحاب المعامل الخاصة بصناعة الألبسة والذي أضاف «منجيب هالشباب ما بيعرفوا يشتغلوا شي، منعلمهم ومندربهم وبس يصيروا معلمين بسافروا على تركيا ومصر وبيشتغلوا هنيك، نحنا منعلم ومندرب هن بياخدوهم ع باب المستريح، والأسوأ من هيك أنو بنافسونا بالأسواق اللي كنا نصدرلها، يعني خسرانة معنا كيف ما توجهنا».

يدخل الفتية إلى سوق العمل مبكراً جداً نتيجة الوضع المعيشي الكارثي لأسرهم، ويتوزعون على القطاعات الخدمية والإنتاجية وفق الأهداف الموضوعة من قبلهم وعائلاتهم الواقعة تحت ضغوط الحياة المعيشية القاسية، وتلجأ الغالبية منهم إلى العمل في الحرف والصناعات انطلاقاً من الوعي السائد للمجتمع السوري وخاصة سكان المدن والضواحي الذين يصرون على أن يتعلم أطفالهم مصالح وحرف ضمن مقولة تسليح الشباب بمصلحة تحميهم من العوز، ورغم أن هذه الظاهرة ليست بجديدة على المجتمع السوري وسوق العمل فيه، إلا أنها شهدت تغيّراً كبيراً من حيث المحتوى والشكل والأسباب والنتائج والغايات، كيف لا وقد كانت فيما مضى خياراً مستمداً من واقع تغير بشدة وفرض ضروراته الجديدة وبالتالي خياراته الجديدة.

كمن يزرع الطرخوم

منذ بداية الأزمة ارتفعت هجرة اليد العاملة المهنية إلى الخارج تلك اليد المتدربة والخبيرة التي راكمت خبراتها في معامل وورشات السوق المحلية وكانت هذه الفئة الأكثر جرأة والأسرع قراراً بالهجرة والهروب بعيداً عن الأوضاع الاقتصادية الآخذة في التراجع والتي صاحبتها انهيارات كبرى بالقدرة الشرائية والأحوال المعيشية، واستمرت النسبة بالارتفاع مع مرور سنوات الأزمة واستمرار الانهيار، حتى كادت المناطق الصناعية والحرفية تخلو من أصحاب الكفاءات والخبرات وهذا ما أفسح المجال للصف الثاني- إن جاز التعبير- في تعبئة الفراغ الحاصل ليرمّم أرباب العمل هذا النقص الشديد بفتح أبوابهم لأولئك الشباب الصغار الباحثين عن عمل، حيث ارتفعت نسبتهم كثيراً جرّاء حركة النزوح الداخلية المرافقة لتعقد الأوضاع العسكرية في مناطق سكنهم، ولحاجة عائلاتهم لدخول إضافية مع تراجع قدرتهم على إعالة أفراد أسرتهم، ومع دخول هذه الأعداد الكبيرة من الفتية والشباب الصغار إلى سوق العمل وتدريبهم بشكل مكثف وسريع لتغطية الحاجة المرجوة من الإنتاج، لترتفع كفاءتهم المهنية والفنية ويساهموا بشكل فعّال في الحفاظ على استمرار العملية الإنتاجية بالحد المقبول، ولكن ما إن تمضي سنتان أو ثلاثة حتى يلحق هؤلاء الشباب المدرّبون والمهنيون بمن سبقهم ويقصدون سوق العمل في الخارج بشكل عام ومصر وتركيا بشكل خاص لسماته الصناعية والحرفية، وبذلك تخسر الصناعة الوطنية أهم عناصر قوتها واستمرارها، دون أي أفق بتوقف هذا النزيف المستمر للأيدي العاملة لتضاف إلى نزيف الموارد البشرية العلمية والأكاديمية والفكرية في مقص أسعار من نوع خاص لا نحصد منه سوى الخسائر.

«ليش نحنا عنا نقابات»

شهدت الفترة الماضية انعقاد المؤتمرات النقابية على مستوى البلاد من شرقها إلى غربها وبجميع النقابات ومنها نقابات دمشق وريفها التي تعتبر الأكبر والأوسع وتابعنا باهتمام طروحاتها وقضاياها ولسنا في صدد مناقشة هزالة الأداء وغياب الدور، بل نضعه في عهدة مواد أخرى، لكن ما نحاول تناوله هنا مدى وصول صدى هذه المؤتمرات إلى العمال المنغمسين في أعمالهم و نضالهم الطبقي والمعيشي، وحقيقة علاقتهم بنقاباتهم.

■ مراسل قاسيون- دمشق

توجّهنا إلى مجمع الزبلطاني في دمشق وهو مجمع يضم مئات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمتخصصة بالصناعات النسيجية من ألبسة وتريكو وجوارب، ودخلنا عدة معامل هناك لنستفسر عن مدى معرفة العمال بنقاباتهم المفترضة، ومدى اهتمامهم بالمؤتمرات ونتائجها، وصراحة القول بأننا لم نفاجأ بما وصلنا إليه من حديث العمال وتساؤلاتهم، فهذا المجمع أساساً ورغم أنه يضم أكثر من ألف عامل نسيج لا يوجد به غرفة صغيرة تابعة للنقابات، أو حتى لافتة أو لوحة إعلانات نقابية أو أي أثر يدل على وجودها أو وجود أحد لجانها أو أعضائها، وكأن المجمع الصناعي ليس بمجمع صناعي ولا النقابات نقابات.

بعد لقائنا بعشرات العمال والعاملات وصلنا إلى نتيجة مفادها بأن أكثر من 95% من العمال الذين قابلناهم لم يسمعوا بالنقابات لا من قريب ولا من بعيد، وكان السؤال الأكثر شيوعاً «شو يعني نقابات؟» في حين جاء في المرتبة الثانية « ليش نحنا عنا نقابات؟» أما الأسئلة الأخرى فكانت «شو تعمل هي النقابات؟ شو نستفيد منها» وهلم جرا، في حين أن بعض العمال أجابونا بأنهم يعلمون بالنقابات وبأنهم زاروها لإصدار شهادات مهنية والبعض لإصدار هويات نقابية من أجل الحواجز، وبذلك لم ننجح بالوصول إلى استطلاع رأي العمال بنقابتهم ومؤتمراتها التي من المفترض أنها تمثلهم، وكأن هذا المبنى الكبير في ساحة المحافظة بطوابقه ومكاتبه واستثماراته الرابحة، مغترب عن عمّاله بقدر اغتراب العمال عنه، وليس من الصائب انتظار العمال كي يأتوا للنقابات وهم لا يعلمون بها، بل إن واجب النقابات أن تكون حاضرة أينما حضروا وهي المعنية بذلك، لتستعيد دورها وترتقي بعملها وتمثل العمال ومعاناتهم ونضالاتهم، ولا معنى لوجودها إن لم تكن كذلك.

خط الغاز «العربي»... متابعة...

قبل بضعة أشهر احتلت أخبار ما يسمى بـ «خط الغاز العربي» مساحة كبيرة في الإعلام سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، ومنذ ذلك الحين كانت الأخبار حوله تطفو على السطح مجدداً بين حين وآخر، ثم تعود إلى حالة السكون. لقد حرصنا على متابعة آخر المستجدات في هذا الموضوع، ويمكن مراجعة بعض مقالات قاسيون السابقة في نهاية النسخة الالكترونية لهذه المادة على موقع قاسيون.

■ مركز دراسات قاسيون

خلال الأسبوعين الماضيين وبالأخص الأسبوع الأخير، عاد الموضوع إلى الظهور مرة أخرى، مع التركيز الأكبر على مصر في هذه الجولة، ولكن بلا شك مع ارتباط واضح بـ «خط الغاز العربي» وبالتحديد من خلال التطرق إلى الأزمة في لبنان.

انعقد في القاهرة الأسبوع الماضي مؤتمر «إيجيبس» 2022 أو معرض مصر للبترول في الفترة من 14 إلى 16 شباط. ومن المثير للاهتمام، أن الحدث تمت تغطيته على نطاق واسع في وسائل الإعلام الإقليمية والدولية، حيث تحدث البعض عن جهود مصر لتصبح لاعباً أساسياً في مجال الطاقة في المنطقة. وشاركت «إسرائيل» للمرة الأولى في هذا المؤتمر، والذي انعقد للمرة الخامسة هذا العام. ركزت العديد من وسائل الإعلام، وبالأخص «الإسرائيلية» مثل: Ynet يدعوت أحرنوت، على توجه الرئيس المصري مباشرة- لدى وصوله لافتتاح المؤتمر- إلى وزيرة الطاقة «الإسرائيلية» كارين الحرار لمصافحتها والترحيب بها. وبحسب المقال، حول موضوع الغاز، قالت الحرار: إن «الغاز الإسرائيلي سيصل إلى لبنان».

نشرت «إسرائيل اليوم» – وهي وسيلة إعلامية «إسرائيلية» أخرى- مقالاً حول «تأثر إسرائيل بلفتة الرئيس المصري للضيفة وزيرة الطاقة» واعتبارها «إشارة إضافية على تحسن العلاقات ليس فقط بين إسرائيل والعالم العربي الأوسع»، ولكن خصوصاً مع مصر، العلاقة التي شهدت بعض الفتور في السنوات الماضية بالرغم من اتفاق كامب ديفيد لعام 1979. وتضمن المقال رابطاً لتغريدة لرئيس الوزراء «الإسرائيلي» نفتالي بينيت، تحدث فيها أيضاً عن «التأثر» باللفتة من قبل الرئيس المصري.

كانت هناك أيضاً أخبار نقلاً عن مقابلة مع الحرار في القاهرة في 15 شباط، مفادها: أن «إسرائيل ستزيد صادرات الغاز الطبيعي إلى مصر بنسبة تصل إلى 50% بحلول نهاية الشهر»، وهو ما يمثل «2-2,5 مليار متر مكعب إضافي من الغاز في السنة»، علاوة على الـ 5 مليارات الحالية. وبحسب الحرار فإن «الهدف هو الوصول إلى 6,5 مليار متر مكعب بحلول العام المقبل».

في مقال بتاريخ 15 شباط، نقلت وكالة «رويترز» عن الحرار قولها: إنه «لن تكون هناك مشكلة إذا شق الغاز الطبيعي الإسرائيلي المُصدَّر إلى مصر طريقه إلى لبنان». ووفقاً للمقال، أضافت الحرار إن «هناك أزمة طاقة كبيرة في لبنان... لا يمكن لأحد أن يذهب ويفحص الجزيئات ويتحقق مما إذا كانت في الأصل من إسرائيل أو مصر». وأضافت أنه «إذا جلبت صادرات الغاز التي تصل لبنان الهدوء إلى المنطقة، فلا يمكنني الاعتراض عليها».

أيضاً خلال الأسبوع الماضي أجرى موقع Energia News – وهو موقع «إسرائيلي» يركز على مجالات الطاقة الأحفورية والطاقة المتجددة- مقابلة مع أميت مور، الرئيس التنفيذي لشركة Eco Energy، وهي شركة استشارات «إسرائيلية» متخصصة في قطاعات الطاقة والبيئة والبنية التحتية. وبحسب المقال، قبل أسبوع «ساعد سفير الطاقة الأمريكي في التوسط في صفقة بين مصر والأردن وسورية». وأشار مور أيضاً إلى أنه في حين أن الاتفاقية ستكون رسمياً بين تلك الدول، وبما أن «إسرائيل» تزود مصر والأردن بالغاز، «في الواقع، ستكون الجزيئات من حقل ليفياثان «في فلسطين المحتلة»، لذلك سنساعد الاقتصاد اللبناني المنهار».

هناك أزمة طاقة كبيرة في لبنان لا يمكن لأحد أن يذهب ويفحص الجزيئات ويتحقق مما إذا كانت في الأصل من «إسرائيل» أو مصر

في 11 شباط، نشر صندوق النقد الدولي بياناً صحفياً حول مهمة خاصة بلبنان، ضمن مناقشات لتوفير التمويل لمعالجة الأزمة الحالية هناك. وفقاً لصندوق النقد الدولي، يحتاج لبنان إلى برنامج إصلاح اقتصادي ومالي شامل، يجب أن يشمل إجراءات على أساس خمس ركائز، إحداها متعلقة بقطاع الطاقة. على الرغم من عدم ذكر الأمر بشكل صريح في البيان الصحفي، إلا أن هناك تكهنات بأن أي دعم من قبل صندوق النقد الدولي «والمتحكّم به أمريكياً إلى درجة كبيرة»، خاصة فيما يتعلق بقطاع الطاقة، سيتطلب على الأرجح شراء الطاقة من الأردن و/ أو مصر، مما يعني أن بعض الأموال المخصصة للبنان سوف تذهب إلى «إسرائيل».

المزيد حول مصادر الطاقة في مصر

في 10 شباط، ذكرت شركة S&P Global، وهي شركة مالية أمريكية، نقلاً عن مجدي جلال رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «EGAS»، أن «مصر تتوقع تصدير 7,5 مليون طن متري من الغاز والغاز الطبيعي المسال بنهاية السنة المالية الحالية في حزيران». وهذا سيكون مصحوباً بزيادة اتفاقيات الحفر والاستكشاف «لتعزيز إنتاجها». ومن المتوقع أن يضيف هذا إلى نطاق العمل 33 من آبار الغاز. ويربط المقال ارتفاع الصادرات المصرية إلى استئناف منشأة دمياط العمل بعد توقف دام ثماني سنوات، وهي منشأة يتم تشغيلها من قبل شركة إيني الإيطالية للنفط.

في الأسبوع الماضي، أفادت S&P Global أيضاً أن «وزارة الطاقة الإسرائيلية وافقت على بدء تدفق الغاز إلى مصر»، والذي من المتوقع أن يبدأ قبل نهاية هذا الشهر. وبحسب المقال، فإن «تصدير الغاز إلى دول المنطقة يعزز العلاقات الجيوسياسية لإسرائيل مع دول الجوار»، بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية.

منذ أواخر عام 2021، وقعت مصر اتفاقيات مع العديد من شركات الطاقة، بما في ذلك شركة Transglobe الكندية وشركة Pharos Energy وشركة Apache الأمريكية وشركة Eni. وبحسب وزير البترول المصري، فإن هذا «جزء من جهود الوزارة المستمرة لتحفيز الشركات على ضخ المزيد من الاستثمارات وتكثيف الأنشطة لتعظيم معدلات الإنتاج».

في 14 شباط، التقى الرئيس المصري مع الرئيس التنفيذي لشركة بريتيش بتروليوم «BP»، على هامش «إيجيبس» 2022. ووفقاً للأخبار حول هذا الاجتماع، كان وزير البترول والثروة المعدنية المصري أيضاً حاضراً، وتركز النقاش على «التقدم في التعاون المشترك مع شركة بريتيش بتروليوم، أكبر منتج للنفط في مصر». وشدد الرئيس المصري على «ضرورة استمرار التنسيق والتعاون مع الشركة البريطانية وإزالة أية معوقات تواجه عملها من أجل الدفع إلى الأمام في جهود البحث والاستكشاف وإنتاج النفط في مصر».

حول الانتقال من الفضاء السياسي

طرح حزب الإرادة الشعبية فكرة الفضاء السياسي القديم والجديد منذ مطالع الألفية، «وكان اسمه حينها هو اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين».

■ ريم عيسى

في ذلك الوقت، واستناداً إلى قراءة مركبة؛ للوضع العالمي بما فيه من تغيرات كبرى سياسية واقتصادية حصلت منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، ولوضع الحركات التقدمية والتحررية حول العالم، وكذا للوضع الداخلي بمناحيه الاقتصادية والسياسية، توصل الإرادة الشعبية إلى صياغة أولية لفكرة الفضاءين جوهرها هو التالي:

الفضاء السياسي الذي تكوّن في نهايات النصف الأول من القرن العشرين، بما يشمله من تنظيمات سياسية وعقليات وآليات عمل وتفكير، سواء على المستوى العالمي أو المحلي، قد انتهت صلاحيته التاريخية رغم أنّه لم يغادر مواقعه الرسمية والشكلية. وأنّ أهم مؤشرات انتهاء صلاحية ذلك الفضاء هي انفصاله عن الناس وعن الواقع، وفقدانه للأدوار الوظيفية التي كان يلعبها فيما مضى.

ولأنّ الطبيعة والحياة لا تقبلان الفراغ، فإنّ التجربة التاريخية عبر قرون قد أكدت دائماً أنّ هذه الظاهرة، أي ظاهرة موت فضاء سياسي قديم، هي فاتحة ولادة موجات جديدة من الحركات الشعبية، وهذه الأخيرة هي نفسها قابلة الفضاء السياسي الجديد.

وربما لا جديد فيما ذكرناه أعلاه، ولكن ما يبدو أكثر إلحاحاً اليوم، وخاصة مع الحالة المأساوية التي تعيشها سورية ويعيشها شعبها، هو نقاش الآجال الزمنية لعملية الانتقال من الفضاء القديم إلى الجديد...

بانوراما

من المفيد قبل الحديث عن الآجال، أن نستذكر عبر اقتباسات من قاسيون نفسها، نقصرها على العقد الماضي، الكيفية التي طرحت ضمنها فكرة الفضاءين القديم والجديد، والتي تمتد على النظام ومعارضته معاً، وبعدها سننتقل لقول بضع كلمات حول آجال الانتقال...

«إن المعارضات التي اقتصرت شعاراتها على المطالب الديمقراطية- في حدود كسر احتكار النظام للسلطة- بينما لم تتمايز عن الأنظمة في المسألة الاقتصادية/الاجتماعية بتبنّيها لليبرالية، ولا في المسألة الوطنية عبر الاستقواء بالخارج أو التظلّم له، راهنت مخطئةً على أن شعاراتها تلك ستكون رافعةً للتغيير، ولم تنتبه إلى مسألة مهمّة، وهي أنّه ليس صعباً على الجماهير أن تدرك أن الممارسة الديمقراطية تنتج في سيرورة الممارسة في الميادين الاقتصادية/الاجتماعية والوطنية، وأن الفارق بين المعارضة والنظام هو من الذي يمسك بزمام السلطة ويمارس السياسات الليبرالية، أو التطبيع مع الكيان الصهيوني، ويعزز موقعه بالاعتماد على الخارج».

من مادة «بدء انهيار الفضاء السياسي القديم» 8 آذار 2011

●●●

«مع استمرار عجز الفضاء السياسي القديم، فإن الحركة الشعبية ذاهبة إلى أن تكون فضاء سياسياً جديداً، لا يأخذ من القديم إلا العناصر الواعية لجوهر التغيير المطلوب على مستوى المجتمع والدولة، أي القوى التي تمتلك برنامجاً حقيقياً للمرحلة المقبلة، وبمعنى آخر، هي ذاهبة لأن تنفي عنها طابعها العفوي، وتنظم ذاتها في حركة سياسية جديدة، إلا أن هذا التغير لن يسير بطريقة سلسة وآلية، بل هو مرهون بدرجة كبيرة بتفاعلات الأزمة اليوم على المستوى الداخلي، وبما يستجد من أشكال في الصراع، وبالوضع الدولي الجديد، وتداعيات الأزمة الرأسمالية العالمية».

من مادة «الحركة الشعبية... إلى أين؟» 6 حزيران 2012

●●●

«الطريقة التي ستحل بها الأزمة لابد أن تلقي بظلالها على الجديد، آخذين بعين الاعتبار أن مكونات الفضاء السياسي القديم «نظام/معارضة» ما زالت تمسك بجزء هام من الأدوات السياسية والتنفيذية على الأرض، بالإضافة إلى أن الجديد لمّا يُولد بعد بشكله المتكامل، أي بكونه بديلاً عن القديم، والأهم من ذلك، هو سعي كلا الطرفين إلى وأد الجديد، قمعاً أو امتطاءً، وهذه النقطة تستوجب التوقف مطولاً والبحث عن الأدوات المستخدمة دون ذلك المسعى».

من مادة «القديم استنفد دوره، فماذا عن الجديد؟» 13 حزيران 2012

●●●

«حين نعطف «المعارضة» على النظام فنقول «معارضته» فإنما نعني انتماء كل منهما إلى الفضاء السياسي القديم، الفضاء الذي تكون في عهد ما بعد الاستقلال واستمر حتى حينه بقوة العطالة، الفضاء الذي تكونت أدبياته وتطورت في عصر غياب أو ضعف الفعل السياسي للجماهير، فاستمرأ سياسيو الفضاء القديم هذا الغياب، وباتوا غير قادرين على أن يعوا معنى عودة الجماهير إلى ساحة الفعل السياسي».

«ينتمي كل من النظام ومعارضته إلى شكل قديم من الصراع على الثروة هو الصراع بين الناهبين، وتنتمي جماهير النظام وجماهير معارضته وما بينهما، إلى صراع جديد: منهوبين ضد ناهبين».

من مادة «سلطة.. نظام.. جماهير» 4 تموز 2012

●●●

«سورية بالمرحلة الراهنة تعتبر واحدة من نقاط ومراكز الصراع الدائر بين الفضاءين، القديم الآفل، والجديد الناشئ، والوضع القائم بها، حالياً وحلولاً متوخاة وأفقاً، متعلق بالوضع العالمي ككل، رغم محدودية خياراته بحكم الضرورات الموضوعية، وهي على ذلك أمام تحديات جدّية وعميقة، سيغدو معها الوعي السياسي القديم وأدواته غير قادرين على الفعل والتأثير بها، إلّا بالشكل السلبي».

«إن المنعطف الذي يمر به العالم أجمع بهذه المرحلة، والمتغيرات التي يفرضها الفضاء السياسي الدولي الجديد، ستفرض على الجميع أن يستبدلوا أدواتهم السياسية القديمة المرتبطة بالوعي السياسي التقليدي، باعتبار أن هذا الوعي وتلك الأدوات لم تعد قادرة على أن تجيب عن الأسئلة المفروضة والناشئة، بحكم المتغيرات الجديدة الطارئة، وبالدرجة الأولى التوازن الدولي الجديد، وكل من يستطيع أن يبلور وعيه السياسي معتمداً على القاعدة المعرفية الواسعة والعميقة، ويمتلك الأدوات السياسية الجديدة، سيكون من الناجين من مغبات الانحراف عن السكة في هذا المنعطف المتسارع».

«بالمقابل: فإن الكثير من القوى «القديمة

مع استمرار عجز الفضاء السياسي القديم فالحركة الشعبية ذاهبة إلى أن تكون فضاء سياسياً جديداً لا يأخذ من القديم إلا العناصر الواعية لجوهر التغيير المطلوب على مستوى المجتمع والدولة

القديم إلى الجديد... وآجاله

الراهنة» أو «المستحدثة اصطناعاً»، ستصبح بحكم الماضي قيد الدفن مع فضائها السياسي الأفل، سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي أو الدولي، وهي ضرورة موضوعية بدأت تثبت ذاتها بالواقع العملي الملموس، وهناك العديد من الأمثلة الحية على ذلك، اعتباراً من بعض القوى المحلية التي ذابت وانمحت وتلاشت، أو هي قيد التلاشي، مروراً ببعض القوى الإقليمية التي بدأ يضمحل دورها وهي في طور الانتهاء، وليس انتهاءً بأمريكا نفسها، والتخبط الجاري فيها وحولها، مع كل تداعيات ذلك على مستوى علاقاتها وأتباعها».

من مادة «مرحلة انعطافية ووعي جديد» 2 تموز 2017

●●●

«الملف السوري، بمقدماته ونتائجه، وخاصة على مستوى الحل السياسي المتمثل بالقرار الدولي 2254، يعتبر واحداً من أهم بوابات العبور نحو الفضاء السياسي الدولي الجديد، الذي بدأ يتشكل وتقوى عزيمته، على أنقاض الفضاء السياسي القديم الآفل والمتهاوي، مع كل ما سيرافق ذلك من تهاوٍ للكثير من الأوهام وأحلام اليقظة، التي ما زال البعض يراهن عليها عبثاً ويأساً».

«برغم كل التقدم الجاري على محور الحل السياسي، ومحور الفضاء السياسي الجديد، وبرغم كل التراجع والانكفاء والتفكك على محور الحرب والتصعيد، ومحور الفضاء السياسي الآفل، إلّا أن هذا الأخير لم يستنفد إمكاناته كلها بعد، كما أن الأول لم يستخدم جميع إمكاناته ويستنهضها كذلك الأمر، وبالتالي فإن المساعي اليائسة للعرقلة والإعاقة، كما المساعي اليائسة للإحباط والتيئيس، ستبقى قائمة ومستمرة لدى القوى الآفلة والمتراجعة، حتى الرمق الأخير من إمكاناتها وإمكانات أتباعها، وأدواتهم ووسائلهم المشتركة».

من مادة «بين القديم والجديد» 5 آب 2017

●●●

«إن الفضاء السياسي الجديد الذي يتشكل في البلاد، يتجاوز كل التصنيفات والتقسيمات المشوهة الظاهرة، فهو لا يعني النظام لوحده، ولا المعارضة لوحدها، بل يعني اصطفافاً حقيقياً جديداً، قائم على أساس الموقف من التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، الذي يعتبر الحل السياسي على أساس القرار 2254 إحدى ضروراته التي لا غنى عنها، ومن هنا فإن الدور اللاحق لأية قوة سياسية في سورية بما فيها استمرار وجودها الفعلي من عدمه في الخريطة السياسية السورية يمر عبر موقفها الفعلي من الحل السياسي، بغض النظر عن اصطفافها المعلن الراهن، بما فيها قوى تحسب نفسها على المعارضة، كونها تنتمي برنامجاً وممارسة وسلوكاً إلى الفضاء السياسي القديم، وتحاول يائسة أن تلعب دور المعرقل أمام استحقاق موضوعي لا راد له، وتسعى إلى التشويش على الحل السياسي وقواه الجدّية والفاعلة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحدود بين القديم والجديد لا تتحدد بالعمر الزمني لهذه القوة أو تلك، بل بمدى توافق مواقفها العملية وسياساتها مع الاستحقاقات التاريخية التي تفرض نفسها على جدول الأعمال.. الجديد يُولد رغم آلام مرحلة المخاض كلها، والجميع أمام امتحان تاريخي، إما الدخول إلى التاريخ أو الخروج منه».

من أهم سمات موت الفضاء السياسي القديم الظرف الشعبي الضاغط الذي تعيشه عدد كبير من الدول مقابل عجز المنظومات السياسية التقليدية عن اتخاذ سياسات تمكنها من احتواء هذا الظَّرف

من مادة «سوتشي vs الفضاء القديم» 21 كانون الثاني 2018

●●●

«تعود هذه المقولة في جذرها إلى تنبؤ الحزب باكراً بأن البشرية مقبلة على توازن دولي جديد، أي على تغيير كبير في النطاق العالمي، وبناءً على ذلك، فإن هنالك قوى سياسية وأحزاباً وحركات ستكون موضوعة على قائمة التلاشي إن لم تستطع أن تكون جزءاً من هذا التغيير، وبكلمة أخرى: ستكون هنالك بُنى سياسية بأكملها تنهار، وبُنى أخرى تنشأ، والقوى السياسية التي ستستطيع التكيُّف مع الفضاء الجديد ستكون لها الأولوية في المرحلة المقبلة».

«هنالك معادلة دولية «إقليمية محلية» جديدة تماماً، من يتمكن من فهمها وحلها يبقى، ومن يفشل يسقط».

«من أهم سمات موت الفضاء السياسي القديم اليوم هو الظرف الشعبي الضاغط الذي تعيشه عدد كبير من الدول، في مقابل عجز المنظومات السياسية التقليدية عن اتخاذ سياسات تمكنها من احتواء هذا الظَّرف».

«في منطقتنا، نشهد اليوم أزمة عميقة. فالفضاء السياسي القديم الناتج عن مرحلة ما بعد الاستقلال قد استنفد نفسه، وهو في حالة موت سريري».

«من الملفت للانتباه، أنَّ وفاض هذه الأنظمة يصبح خالياً شيئاً فشيئاً من «الحلول» التي اعتادت اللجوء إليها في حالات الاعتراض الشعبي الواسع، فلا القمع ينفع، ولا محاولات الاحتواء التقليدية تنجح، فيما تُراكم الحراكات الشعبية الخبرة والاستفادة من تجارب بعضها البعض. في المقابل، تشهد العديد من القوى المعارضة لهذه الأنظمة حالة من التأخر عن مواكبة الجديد، هذا الجديد الذي يتكوّن اليوم في الشوارع والساحات، وقبل ذلك في النقاش السياسي الدائر بين الناس حول الآفاق المقبلة والممكنة».

من مادة: «ماذا يعني موت الفضاء السياسي القديم؟» 2 كانون الأول 2019

●●●

حول آجال الانتقال

من المفيد في إطار محاولة وضع تصور حول الآجال الزمنية التي يمكن أن تأخذها عملية الانتقال من القديم إلى الجديد، أنْ ننظر إلى السوابق التاريخية لعمليات مشابهة...

المثال الأحدث تاريخياً، هو الذي حدث خلال مطالع القرن العشرين، أي الانتقال المركب الذي جرى ابتداءً من الحرب العالمية الأولى وإلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

ضمن تلك المرحلة، انتقل العالم من مرحلة سيادة الاستعمار الأوروبي الغربي على العالم بأسره، إلى مرحلة باتت تسمى لاحقاً مرحلة الحرب الباردة، ولكن هذا ليس كل شيء حول هذا الانتقال...

ضمن الانتقال نفسه، كانت هنالك موجة حراكات شعبية لم تقتصر في مفاعيلها على ثورة أكتوبر في روسيا، والتي وصلت إلى تشكيل الاتحاد السوفييتي، بل وشملت أيضاً جملة حراكات ضمن المركز الأوروبي نفسه، أحد تجلياتها هي حراكات 1918 وغيرها من الحراكات. وكذلك حركات التحرر الوطني في مجمل بلدان العالم الثالث، والتي وضعت حجر أساس في الانتقال نحو الاستقلال، وبمعية التغيرات الكبرى في التوازن الدولي الذي أصبحت معه دول الاستعمار القديم أضعف بما لا يقاس مما كانت عليه نهايات القرن التاسع عشر.

إذا نظرنا إلى المرحلة التاريخية التي تطلبها تشكيل ما نسميه اليوم فضاءً سياسياً قديماً، وكان في حينه الفضاء الجديد، فإننا سنرى أمامنا مرحلة تاريخية عصيبة وغير قصيرة... فالمدى الزمني بين تعفن القديم وموته، وبين دفن ذلك القديم بالتوازي مع ولادة وتصلب عود الجديد، يمكن أن يؤرخ لها بين 1917 وحتى 1945 تقريباً، أي ما يقرب من ثلاثين عاماً أو أكثر.

ليس هذا الحساب مقصوراً على مستوى القوى العالمية الكبرى، بل وأيضاً ضمن حسابات القوى الإقليمية والمحلية؛ فمثلاً في منطقتنا، وفي سورية نفسها، فإنّ الفاصل الزمني بين بداية النضال ضد الاستعمار الفرنسي والغربي عموماً وبين الاستقلال السياسي عنه، هو ذاته تقريباً الفاصل على المستوى العالمي...

عودة إلى الحاضر، فإنه يمكن التأريخ لبداية النضال العالمي ضد التوازن الدولي القديم، وضمناً ضد الفضاء السياسي العالمي القديم، ابتداءً من 2005 على الأقل، توازياً مع الصعود الصيني ثم الروسي.

أي أنّه قد مرت أكثر من 15 سنة من عمر هذا الانتقال بين القديم والجديد. ولكن السؤال المنطقي هو: هل سيحتاج هذا الانتقال كما السابق إلى 30 عاماً؟ قطعاً لا، لأنّ التسارع التاريخي كقانون موضوعي يفرض نفسه على الأحداث والوقائع...

يبقى أن نقول: إنّ المناضلين الحقيقيين ضمن عمليات الانتقال الكبرى هذه، لا تلين عزيمتهم ولا يتراجعون مع تعقد الأمور واستطالة آجالها؛ فسلطان باشا الأطرش ورفاقه، ورغم أنّ الطور العسكري من نضالهم للحصول على الاستقلال قد انحسر إلى حد بعيد بعد 1927، إلا أنهم لم يتوقفوا يوماً واحداً عن متابعة العمل، ووصولاً إلى الهدف المنشود...

مزيد من التمنين على الحقوق

اعتاد المواطن السوري، بعد كل تصريح لأحد المسؤولين عن المبالغ التي تتكلّفها هذه المؤسسة أو تلك سنوياً، أن ينتظر قرارات تهدف إلى سد العجز في هذه المؤسسات، من جيبه وعلى حساب قوت عياله غالباً.

■ باسل ياسين

فما كان للحكومة بعد تصريحاتها المتتالية عن تكاليف الدعم، مثلاً، إلّا أن رفعت الدعم عمّا يقارب من نصف مليون أسرة سورية، تحت مسمى «إيصال الدعم إلى مستحقيه».

فها هو مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يصرح لوكالة سانا بتاريخ 2022/2/16، أن: «عدد المتقاعدين بلغ 680 ألف متقاعد من مختلف المحافظات السورية حتى بداية العام الجاري، وقد صرفت منذ العام 2011 وحتى نهاية العام الماضي نحو 1,3 تريليون ليرة سورية، ما بين تعويضات ومعاشات للمتقاعدين منها 355 مليار ليرة تم صرفها العام الماضي».

فهل يمكن اعتبار تصريح مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ضمن السياق أعلاه، اعتيادياً، أم يحق لنا أن نتوجس منه؟!

حسبة بسيطة

بحسبة بسيطة، اعتماداً على الأرقام أعلاه، يتضح أن المتقاعدين قد حصلوا على ما يقارب 43,5 ألف ليرة سورية «ما بين تعويضات ومعاشات شهرية» خلال العام الماضي لكل منهم.

وعلى مدار العشر سنوات الماضية حصل كل من هؤلاء وسطياً على 11,5 ألف ليرة سورية «ما بين تعويضات ومعاشات شهرية».

فهل يمثل هذا المبلغ الهزيل ما يكفي للمتقاعد لضمان معيشة كريمة، بعد الجهد الذي بذله خلال سني شبابه، وصولاً إلى شيخوخته، في العمل الوظيفي؟

أم أنه بالكاد يعتبر أقل صدقة؟

نصف الحقيقة

تجدر الإشارة هنا إلى أن المبالغ الذي أفصح عنها مدير المؤسسة يمكن اعتبارها نصف الحقيقة فقط، حيث من المفترض بالمقابل أن يتم الإفصاح عن المبالغ الواردة لحسابات المؤسسة، سواء كانت هذه الإيرادات على شكل اقتطاعات شهرية من حسابات العاملين والجهات التي يعملون بها، أو كانت الإيرادات والعوائد من المشاريع التي تم استثمار هذه الاقتطاعات فيها، بالحد الأدنى ليتبين وضع المؤسسة المالي، وكي يتعزز الدور الرقابي للمواطن صاحب الحقوق في هذه المؤسسة، التي تعتبر المظلة التأمينية له، والتي من المفروض أن تعينه في معيشته بعد تقاعده!

مشكلة أم أزمة مستعصية

في تصريح سابق لمدير المؤسسة في عام 2020، عن المعاناة التي تكابدها المؤسسة في تحصيل الديون العامة للمؤسسة، كان تمديد العمل بالقانون رقم 4 الصادر في كانون الثاني لعام 2016، كل عام، والذي تضمن إعفاء أصحاب الأعمال من الفوائد والمبالغ الإضافية المترتبة عليهم، وكل الفئات المدينة للمؤسسة، في حال تسديد الاشتراكات التأمينية والمبالغ المترتبة عليهم، الأمر الذي شكّل بالواقع العملي دعماً لأصحاب العمل «عام أو خاص» على حساب أموال المؤسسة وأموال المتقاعدين على حد سواء.

ففي تصريح لصحيفة الوطن مطلع 2020، أشار مدير المؤسسة إلى أن: «المؤسسة حصلت من ديونها نحو 90 مليار ليرة لغاية شهر تشرين الثاني من عام 2019، بعد أن كانت 210 مليارات في نهاية عام 2018، كما حصلت المؤسسة من القطاع الخاص نحو 19 مليار ليرة في عام 2019، من أصل المديونية البالغة 90 ملياراً لذات الفترة، لافتاً إلى أنه تم مخاطبة الجهات الوصائية بضرورة تسديد الديون المترتبة للتأمينات الاجتماعية، كي تقوم بالوفاء بالتزاماتها من دفع رواتب شهرية، وغير ذلك».

وبحسب المدير العام، فقد وجه مجلس الوزراء: «بتحصيل المديونية إما من خلال الدفع النقدي، وإما عن طريق استملاك عقارات أو ممتلكات قابلة للاستثمار لدى الجهات المدينة، بشرط أن يكون العرض مناسباً للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وأن تستفيد المؤسسة من ذلك، وإلا فستكون عملية التملك ليس لها أية فائدة».

النقطة الأخرى التي أثارها مدير عام المؤسسة، فيما يخص استثمار أموال المؤسسة، أن: «المؤسسة أودعت زهاء 26 مليار ليرة في البنوك الخاصة تعود عليها بمبالغ جيدة، لافتاً إلى أن البنوك العامة رفضت استقبال ودائع من المؤسسة خلال العامين الماضيين، مشيراً إلى أن هذه البنوك لو وافقت على الإيداع لتحققت عوائد أكبر».

التصريح أعلاه يعني أن المؤسسة ما زالت تبحث عن سبل لتحصيل الذمم المالية المستحقة لها على الجهات العامة والخاصة، وكذلك يعني عدم وجود استثمارات حقيقية لأموالها المودعة في المصارف!

أموال المؤسسة بالأصل هي أموال المتقاعدين ومع ذلك تمننهم بالأجر «الصدقة» المرتبط بسياسات الأجور والتي يمكن اعتبارها مبالغ رمزية لا تكفي احتياجات عدة أيام لا غير!

قروض للأكل

جاء أيضاً في التصريحات الأخيرة لمدير المؤسسة أنه من ضمن الخدمات المقدمة للمتقاعدين، القروض التي تم رفع سقفها مع بداية العام الجاري من 700 ألف ليرة إلى مليون ليرة سورية، بعد صدور عدة مراسيم تتضمن زيادة الرواتب للمتقاعدين، لافتاً إلى أنه تم أيضاً رفع سقف القرض للعاملين في المؤسسة من مليون ونصف إلى مليوني ليرة سورية، بفائدة تصل إلى 6% تضاف إلى مبلغ القرض، لمدة 3 أو 5 سنوات، بضمان معاش المقترض وكفالة شخصين مؤمن عليهما.

ومن المفروغ منه أن سوء وتردي الوضع الاقتصادي الذي تمر فيه البلاد يجعل من هذه القروض ما يشبه الإعانة، فهي لا تسمن ولا تغني من جوع، فهي لا تصل إلى تغطية المصروف الشهري على ضرورات الحياة المعيشية لعائلة من خمسة أفراد فقط!

مظلة مهترئة

من المفترض أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تعتبر المظلة التي تكفل لأصحاب الحقوق فيها، وخاصة المتقاعدين، العيش الكريم الذي يقيهم الحاجة والعوز في نهاية سني عمرهم الذي قدموه جهداً وعملاً خلال مسيرة عملهم، لكن مع بساطة ما تقدمه المؤسسة للمتقاعدين كأجور شهرية لا تغطي قيمة الوصفات الطبية لهؤلاء، يبدو أن الحديث عن كتلة الإنفاق العام، بحسب التصريحات أعلاه، وكأنها تدخل في سياق «المنّيات»!

فأموال المؤسسة بالأصل هي أموال هؤلاء المتقاعدين، ومع ذلك تمننهم بالأجر الشهري «الصدقة»، المرتبط أصلاً بسياسات الأجور المطبقة، والتي لا يمكن اعتبارها إلا أنها مبالغ شهرية رمزية، لا تكفي احتياجات عدة أيام فقط لا غير!

وبهذا الصدد ربما تجدر الإشارة إلى أن كتلة الاقتطاعات التي تمت من أجور العاملين خلال السنين الماضية، والمسددة في حسابات المؤسسة، بالإضافة إلى حصة أرباب العمل، بالمقارنة مع القيمة الشرائية لليرة خلال هذه السنين، كانت قد تآكلت بسبب جملة من العوامل، أهمها السياسات المالية والنقدية المتبعة، وصولاً إلى حال التضخم الحالي، ولم يتم ربط استحقاقات المتقاعدين طيلة هذه السنوات بما يوازي عوامل التضخم تلك، أو عوامل تآكل القيمة الشرائية لليرة بالنتيجة، وطبعاً كل ذلك على حساب معيشة أصحاب الحقوق!

أما عن الإجراءات الرسمية تجاه هذه المؤسسة، والتي ذكر بعضها أعلاه، فتشي وكأن هناك توجهاً لإفشالها، أو لعرقلة مسيرة عملها بالحد الأدنى، سواء من خلال عدم التمكن من استثمار أموالها بمشاريع منتجة حقيقية، أو من خلال عدم تمكنها من تحصيل ديونها، والأهم الاستمرار بالسياسات الأجرية المجحفة، والاستمرار بسياسات الإعفاءات التي تصب بمصلحة أصحاب الأرباح.

فهل من المستغرب أن نتوقع الأسوأ، الذي يمكن أن يتمثل بعدم تمكن هذه المؤسسة من الإيفاء بواجباتها ومسؤولياتها تجاه أصحاب الحقوق لديها مستقبلاً؟

«ميتافيرس» حكومي بنتائج كارثية

هل تعلم عزيزي المواطن أن الحكومة كانت سباقة في التعامل مع عوالم «الميتافيرس»، مزجاً بين الواقعي والافتراضي فيها، قبل «مارك» وأشباهه، بل وتجاوزتهم بأشواط، خاصة ويحسب عليها أنها تعتبر بعيدة عن تقانات العالم الرقمي وتطوراته، فقمة الإبداعات التقنية لديها تمثلت بالبطاقة الذكية، التي نحصد سلبياتها وما زلنا؟!

■ سمير علي

فالحكومة لم تنهمك بعملها على مستوى الشق الخاص بالعوالم الواقعية كما هو مفترض، بل عززت ذلك بالدمج بينها وبين العوالم الافتراضية بكل نجاح أيضاً، من خلال سياساتها الطبقية الظالمة والمجحفة.

تعريف لا بد منه

حسب التعريف المختصر «الميتافيرس» أنه سلسلة من العوالم الافتراضية المتكاملة مع الواقع المعزز، والتي تضم تفاعلات لا حصر لها بين المستخدمين من خلال «الأفاتار» الخاص بكل مستخدم، والتي تتيح العديد من التفاعلات الخاصة بالأعمال أيضاً.

وقد انشغل البعض المتخصص بالتقانات الإلكترونية الحديثة- بالإضافة لعموم مستخدمي الشبكة العنكبوتية- بالحديث عن التطورات التقنية في العالم الافتراضي الرقمي، بعد إعلان «مارك»، مالك «فيسبوك»، عن نقلة جديدة في العالم الرقمي إلى عالم «الميتافيرس» المعزز.

الأوهام الافتراضية

الوقائع تقول: إن الحكومة فرضت على عالم المفقرين والمنهوبين- وما زالت- أن يعيشوا أوهام سيناريوهات عوالم افتراضية من تأليفها وتلحينها، على شكل برامج وخطط ومشاريع ورقية، مرفقة بتغطية إعلامية مقروءة ومسموعة ومرئية عن نسب ومعدلات التنفيذ والإنجاز، مع خطب رنانة وعصماء لشخوصها، لتشكل بمجموعها عوالم افتراضية ممزوجة بالعالم الواقعي ومتكاملة معه، يتم تسويقها وتصديرها إلى هؤلاء المفقرين والمنهوبين تباعاً، على أنها تمثل مصالحهم، بينما على أرض الواقع يعيش هؤلاء عكس كل ذلك، ليس الآن فقط، بل منذ عقود، وخاصة على المستوى المعيشي والخدمي.

بالمقابل، هناك جملة من البرامج والمشاريع، غير الافتراضية طبعاً، والخاصة بعالم كبار الأثرياء والناهبين ولمصلحتهم، والتي تسير جنباً إلى جنب مع العالم «الافتراضي المسوق، والواقعي المعاش» الخاص بالمنهوبين!

وبين هذا وذاك تعيش هذه الحكومة، مع سابقاتها، أشكال من الازدواجية بين الواقعي والافتراضي في أعمالها ومهامها، حتى تكاد هي نفسها تتوه في عدم التمييز بينهما في بعض الأحيان، لذلك نشهد الكثير من الخلط والتخبط والارتجال، الذي لا يحيد طبعاً عن الاستراتيجيات المرسومة بالتوافق مع السياسات الناظمة لعملها، ولمصلحة مَن بالنتيجة.

أمثلة ملموسة

الأمثلة الفاقعة على ذلك أكثر من كثيرة، مثل: الحديث الافتراضي عن مكافحة الفساد، والحديث الافتراضي عن تحسين الواقع المعيشي للمفقرين، والحديث الافتراضي عن الحفاظ على الدعم، والحديث الافتراضي عن تحسين الواقع الكهربائي، والحديث الافتراضي عن إعادة الإعمار وعن التعويضات للمتضررين، وغيرها من الأحاديث الافتراضية الكثيرة الأخرى، بينما نعيش بالواقع الفعلي في الدرك الأسفل على مستوى المعيشة والخدمات ومعدلات النهب والاستغلال والفساد غير المسبوقة.

الحكومة فرضت على عالم المنهوبين أن يعيشوا أوهام سيناريوهات عوالم افتراضية على شكل برامج وخطط ومشاريع ورقية بينما على أرض الواقع يعيش هؤلاء عكس كل ذلك

وكذلك هناك المشاريع والخطط الخاصة بعوالم الأثرياء والناهبين، والمنفذة بالواقع العملي، فالنهب والاستغلال والفساد يسير على قدم وساق، مع كل مساعي التغطية عليه والتورية عنه، وكذلك كل ما صدر ويصدر من تشريعات وقوانين تحفظ حقوق هؤلاء الطغم وتزيد من ثرائهم، والتي يتم تغليفها على أنها تمثل المصلحة العامة، ولا ننسى الحديث عن بعض المشاريع الاستثمارية الافتراضية المليارية التي يتم تمويلها عبر القروض، والتي تبقى افتراضية، ولا تظهر على أرض الواقع إلا من خلال الحديث عن استعصاء تحصيل تلك القروض بالنتيجة.

سياسات مفضوحة

استطاعت الحكومة أن تعمل- وفقاً لسياساتها الطبقية المنحازة- على مجموعة من العوالم بنفس الوقت، عالم المفقرين والمنهوبين، وعالم الأثرياء والناهبين، وما بينهما من عوالم أنشطة ونشاطات، ولكل منها كانت هناك برامجها وخططها ومشاريعها طبعاً، مع جهود حثيثة للفصل والدمج «بحسب الضرورة» بين الواقعي والافتراضي فيها، على مستوى التفصيلات والجزئيات، في السياسة والاقتصاد والمعيشة والخدمات.. ومع كل اللامبالاة بما يتم حصاده من سلبيات على كافة هذه المستويات فعلياً.

بالمقابل طبعاً، فإن كل ما سبق من «ميتافيرس» حكومي هو معروف ومدرك، بل ومفضوح وتتم تعريته تباعاً، وإلا لكان باستطاعة الحكومة مثلاً أن تطالب «مارك» وغيره بحقوق الملكية الفكرية عن إبداعاتها الكارثية أعلاه!

تكريس غياب الدولة.. والبديل المنظمات الدولية غير الحكومية

يستمر التراجع في القطاع التعليمي، مع تسجيل المزيد من الترهل في كافة جوانب العملية التعليمية، وعلى كافة المستويات، وبكافة المراحل التعليمية، مع استمرا الاستثمار بشماعة الحرب والأزمة لتبرير هذا التراجع والترهل، والمتوّج بالتخلي تباعاً عن بعض المهام المفترضة للحكومة ووزارتها المختصة والمسؤولة عن هذا القطاع الهام.

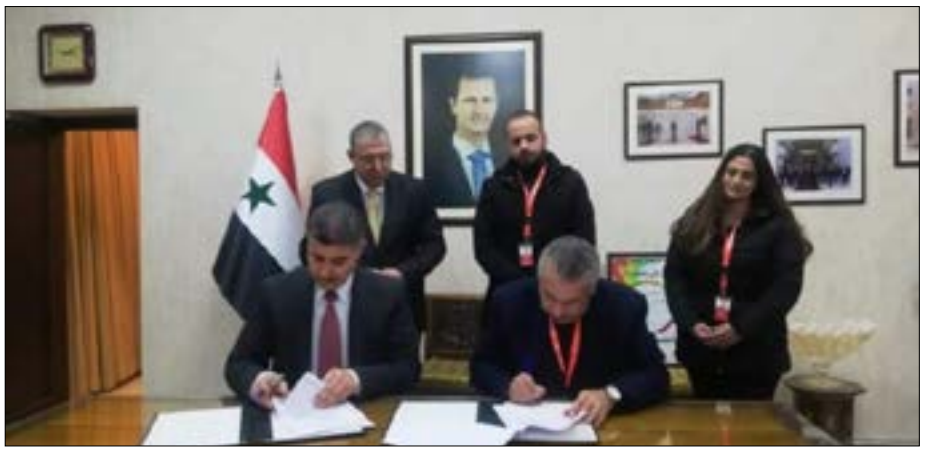

فقد ورد على صفحة الحكومية الرسمية بتاريخ 2022/2/17 ما يلي: «وقعت وزارة التربية واللجنة الخيرية المشتركة «كاريتاس سورية» مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال تأهيل المدارس وتدريب المعلمين».

وبحسب تتمة الخبر: «تنص المذكرة على التعاون في مجال تأهيل المدارس وتدريب المعلمين، وإقامة الدروس التعويضية، وتقديم الدعم النفسي، وأنشطة متنوعة تخدم العملية التربوية».

تبريرات وأخرى!

أن يتم اللجوء إلى بعض المنظمات، المحلية أو الدولية، من أجل المساعدة على تغطية بعض أو كل تكاليف عمليات الترميم والإصلاح للمدارس، التي تضررت جزئياً أو كلياً بسبب المعارك، يبدو مشروعاً، ولسنا استثناءً كدولة في ذلك، وخاصة بظل الحديث الرسمي عن ضعف الإمكانات، وعن العقوبات والحصار، وغير ذلك من المبررات الكثيرة الأخرى.

أما أن يتم اللجوء للمنظمات الدولية من أجل تدريب المعلمين، وإقامة الدروس، وغير ذلك من التفصيلات التي وردت في الخبر أعلاه، فهو لا يمكن أن يندرج ضمن سياق المبررات أعلاه!

بين الخاص والمنظمات الدولية

التخلي الحكومي لم يقتصر خلال السنوات الماضية على مستوى تعزيز الخصخصة في قطاع التعليم، بكافة أشكال هذه الخصخصة وتسمياتها، ولكافة المراحل التعليمية، وكذلك لم يقف عند حدود تعهيد ترميم وإصلاح بعض المدارس لبعض المنظمات الدولية، بل بدأ يظهر التخلي عن جزء هام ورئيسي من صلب مهام وواجبات الحكومة ووزاراتها، والمتعلق «بتدريب المعلمين، وإقامة الدروس التعويضية، وتقديم الدعم النفسي وأنشطة متنوعة تخدم العملية التربوية»، كما ورد أعلاه، بالتنسيق والتعاون مع منظمة «كاريتاس سورية»، وهي جزء من منظمة كاريتاس الدولية، الإنسانية والتنموية، التابعة للكنيسة الكاثوليكية.

بمعنى أكثر مباشرة، إن منح هذا الدور لمنظمة دولية، أيّاً كانت هذه المنظمة، ومهما كانت غاياتها وأهدافها، يعني منحها صك عبور رسمي للتدخل بصلب العملية التعليمية، وتفصيلاتها اليومية.

ما سبق، لا يعتبر تخلٍّ حكومي عن جزء من المهام الموكلة لبعض الوزارات فقط، بقدر ما هو تكريس لتغييب دور الدولة أكثر فأكثر عن هذا القطاع الحيوي والهام، ويضع الجيل الناشئ بالنتيجة إما تحت سيطرة القطاع الخاص واستغلاله، أو تحت تأثير أدوات ووسائل هيمنة المنظمات الدولية، بحسب الأدوار المرسومة لكل منها.

والسؤال الذي يفرض نفسه بعد هذا التخلي المستمر، وصولاً إلى هذه المستويات من التغييب المتعمد لدور الدولة الافتراضي: ماذا سيبقى من مسؤوليات وواجبات بعهدة الحكومة والوزارات المعنية بما يخص قطاع التعليم؟

وإلى أين يمكن أن نصل بهذا القطاع على ضوء استمرار تعزيز الخصخصة فيه، وعلى ضوء البدء بتدخل المنظمات الدولية في تفاصيل العملية التعليمية نفسها؟

الاستثمار في الأمبيرات يصل إلى حماة؟

خلال الأسبوعين الماضيين تم تداول خبر يقول بأن هناك مستثمراً تقدم لمحافظة حماة بطلب تشغيل 4 مولدات للأمبيرات، لتلبية حاجة المواطنين في المحافظة من الكهرباء.

■ سوسن عجيب

الخبر بعموميته لم يتم نفيه، بل تم التأكيد على مضمونه من قبل أحد أعضاء المكتب التنفيذي في محافظة حماة، عبر إحدى وسائل الإعلام، حيث «أكد بدء المحافظة فعلياً بدراسة التغذية الكهربائية للراغبين بوساطة الأمبيرات». بالمقابل، فقد «نفى عضو المكتب التنفيذي بدء مشروع الأمبيرات في أية منطقة أو حي حتى الآن»!

لم يطل الأمر كثيراً بعد ذلك، فبتاريخ 2022/2/14 صرح محافظ حماة، عبر إحدى الإذاعات المحلية، بما يلي: «المحافظة تنوي إنشاء مولدة أمبيرات، مضيفاً أنها تجري دراسات حالياً لتحديد سعر الأمبير مع الاستفادة من أخطاء تجربة محافظتي ريف دمشق وحلب، مؤكداً: أن مشروع الأمبيرات مؤقت وسيلغى عند تحسّن وضع الكهرباء في المحافظة».

قريباً في الأسواق!

على ما يبدو أن مولدات الأمبير ستغزو أحياء وبلدات محافظة حماة، والدليل على ذلك هو تأكيد محافظ حماة أعلاه، وقول عضو المكتب التنفيذي «أن المحافظة شكلت لجنة مختصة لدراسة مشروع كهذا من حيث الترخيص، لتقديم هذه الدراسة إلى المكتب التنفيذي في محافظة حماة لأخذ الموافقة، وفي مرحلة تالية سيرسل إلى مديرية التجارة الداخلية في حماة لتحديد الأسعار، ليصار إلى الترخيص اللازم». أي إن مشروع الاستثمار المربح في الأمبيرات أصبح قاب قوسين أو أدنى من البدء بتنفيذه في المحافظة، وعلى الأغلب لن يقتصر على مستثمر واحد، أو على 4 مولدات أمبيرات فقط!

فبمجرد ما تم البدء بهذا النمط من الاستثمار المربح ستتزايد أعداد المستثمرين به، وستتزايد أعداد مولدات الأمبيرات التي ستنتشر في أحياء وبلدات حماة.

ولم لا.. طالما هناك حاجات ملحة للمواطنين، في ظل استمرار واقع التردي الكهربائي، دون أفق ملموس لمعالجة سد هذه الحاجات بشكل فعلي وكافٍ من قبل وزارة الكهرباء بشكل خاص، والحكومة بشكل عام!

الاستفادة من التجارب المريرة

بحسب ما نقل عن المحافظ، وعن عضو المكتب التنفيذي أيضاً، إن «محافظة حماة تتواصل حالياً مع محافظة حلب ومجلس مدينة حلب، لكونهما لديهما التغذية بالأمبيرات منذ عدة سنوات، وذلك بغرض الاطلاع والاستفادة من تجربتهما بما فيها من إيجابيات أو سلبيات إن وجدت».

وجميعنا يعلم مسبقاً مقدار الاستفادة من التجربة القائمة، سواء في مدينة حلب أو في ريف دمشق بما يخص تجارة الأمبيرات، وكيف يتم ابتزاز واستغلال حاجات المواطنين من خلالها!

علماً أن الاستثمار في تجارة الأمبيرات ما زال يعتبر غير مشرع رسمياً، ويتم غض الطرف عنه وتغطيته من قبل المكاتب التنفيذية في المحافظات، التي تمنح التراخيص المؤقتة للمستثمرين فيها، مع الإعلان الخلبي عن فرض تسعيرة لقاء كل أمبير، لكن ذلك بالواقع العملي غير منفذ، حيث يفرض مستثمرو مولدات الأمبيرات شروطهم المجحفة على المحتاجين من المواطنين، بالتسعيرة وبساعات التشغيل، وهذا الحال القادم في محافظة حماة لن يكون أفضل من سابقه في حلب وريف دمشق، أو غيرها من المناطق، من كل بد!

يبدو أن مسيرة الخصخصة لقطاع إنتاج وبيع الطاقة الكهربائية والتي تحقق الأرباح للمستثمرين به أصبحت على سكة التفريط النهائي الرسمي

مسيرة الخصخصة المستمرة

على ما يبدو أن مسيرة الخصخصة لقطاع إنتاج وبيع الطاقة الكهربائية، والتي تحقق الأرباح للمستثمرين به، أصبحت على سكة التفريط النهائي الرسمي.

فمسيرة خصخصة قطاع الطاقة الكهربائية، إنتاجاً وبيعاً، أصبحت تمضي على قدم وساق، سواء من خلال هذا النمط من فرض التجارة بالأمبيرات على المواطنين المحتاجين للطاقة الكهربائية، تباعاً ولكل مدينة أو بلدة على حدة، بدون الإعلان رسمياً عن شرعنة هذا النمط من الاستثمار الربحي، أو من خلال مشاريع توليد الطاقة الكهربائية من قبل القطاع الخاص، تحت مسمى تغطية حاجات المدن والمناطق الصناعية، أو تحت عنوان تشجيع إنتاج الطاقة الكهربائية عبر الطاقات المتجددة، التي أخذت مشروعيتها وتم تنظيمها بموجب قوانين خاصة بها.

وهذه المسيرة في الخصخصة تمضي بكل أريحية بسبب تراجع دور الدولة على هذا المستوى، وتخليها عن هذا القطاع الحيوي والهام يوماً بعد آخر، وجزءاً تلو جزء، مع تغطية هذا التراجع والتخلي بالكثير من الذرائع والمبررات، غير المقنعة بغالبيتها.

والقادم على هذا المستوى أسوأ من كل بد، استغلالاً ونهباً وفساداً، تحت ضغط الحاجة والاضطرار، مع الانعكاسات السلبية لذلك، والتي لا تقتصر على التكاليف المرتفعة التي سيتحملها المواطنون، بل وعلى المستويات كافة، وخاصة على تكاليف الإنتاج، وعلى أسعار السلع والخدمات!

مزيد من الجباية من جيوب المفقرين

عقد مجلس الشعب في يوم السادس عشر من شهر شباط لعام 2022 جلسته الرابعة عشر من الدورة العادية الخامسة، بحضور كل من وزير الداخلية والتربية ووزير الدولة لشؤون مجلس الشعب، ناقش خلالها عدداً من مشاريع القوانين، وأصبح كل منها قانوناً.

وبحسب وكالة سانا: «أقر المجلس خلال الجلسة عدداً من مشاريع القوانين تتعلق برسوم المغادرة عن طريق أحد المطارات المدنية السورية أو أيٍّ من المنافذ البرية أو البحرية وغرامة فقدان أو تلف جواز السفر وقيمة جواز سفر ووثيقة سفر اللاجئين الفلسطينيين وغرامة فقدان أي منها وأصبح كل منها قانوناً».

وكذلك: «أحال المجلس مشروع القانون المتضمن تعديل المادتين /29/ و/32/ من القانون رقم /2/ لعام /2014/ وتعديلاته إلى لجنة مشتركة مؤلفة من لجنة الأمن الوطني ولجنة الشؤون الدستورية والتشريعية لإعادة دراسته وإعداد التقرير اللازم حوله».

التعديلات المقرة والمرتقبة

ينص المرسوم التشريعي رقم 24 تاريخ 2016/9/6، والخاص بتحديد رسوم المغادرة عبر المطارات والمنافذ البرية والبحرية، على ما يلي:

تستوفى ضريبة مطار يحدد مقدارها بمبلغ «5000» ل.س خمسة آلاف ليرة سورية عن كل شخص يغادر القطر عن طريق أحد المطارات المدنية السورية.

ويستوفى رسم مغادرة يحدد مقداره كما يلي: مبلغ /2000/ ل.س ألفا ليرة سورية عن كل شخص يغادر القطر عن طريق أحد المنافذ البرية أو البحرية، ومبلغ عشرة آلاف ليرة سورية عن كل سيارة سورية خاصة تغادر عن طريق أحد المنافذ البرية أو البحرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه سبق أن تم الحديث عن تعديلات على مضمون القانون أعلاه خلال السنين الماضية، على شكل زيادة في المبالغ المستوفاة كرسوم، وعلى ما يبدو أن الوقت قد حان لقوننة تلك الزيادات، والتي تم إقرارها خلال الجلسة أعلاه، مع عدم وضوح تفاصيلها الرقمية، على اعتبار أن نص القانون المُقر لم يتم نشره بعد.

لكن من المفروغ منه أن هناك زيادة على الرسوم سيتم فرضها على المغادرين «سوريين أو غير سوريين».

أما ما يتعلق بتعديل المادتين /29/ و/32/ من القانون رقم /2/ لعام /2014/ وتعديلاته، فتجدر الإشارة إلى أن نص المادتين المشار إليهما يتعلق ببطاقات الإقامة بشتى أنواعها، ورسومها والغرامات عليها لمن تجاوز مدة الإقامة.

وكذلك لم يتم الإفصاح عن مضمون التعديلات المزمعة، لكن وكما جرت عليه العادة فمن المتوقع أن تكون عبارة عن زيادة في هذه الرسوم والغرامات، لكن من جيوب أصحاب بطاقات الإقامة داخل البلاد.

سياسات الجباية المستمرة

من غير المستغرب أن يتم اللجوء إلى تعديل بعض الرسوم والغرامات المنصوص عليها قانوناً، بين الحين والآخر، بما يتوافق مع متغيرات قيمة الليرة، بسبب وبنتيجة الواقع الاقتصادي العام، وبالتوازي مع جملة السياسات الحكومية المتبعة، وهو ما درجت عليه الحكومة، وخاصة خلال السنين القريبة الماضية، وربما هو أمر منطقي وعملي ولا بد منه، لكن شريطة تعميمه على كافة الشرائح الاجتماعية، ودون استثناءات منها.

فجلّ عمل الحكومة عموماً، وخلال السنتين الماضيتين تحديداً، كان يتمثل بالبحث عن مزيد من الإيرادات، وغالباً تلك الضئيلة والصغيرة منها، على حساب الغالبية المفقرة من أصحاب الأجور، بعيداً عن الكبيرة «الدسمة» من حسابات أصحاب الأرباح.

وكذلك ليس من المستغرب أن يقوم مجلس الشعب بإقرار مشاريع القوانين المحالة إليه من قبل الحكومة وفقاً لهذا السياق، باعتبار ما يمثله عملياً من مصالح، على الأغلب هي بالضد من مصالح الغالبية المفقرة، ومحابية لمصالح الحيتان من أصحاب الأرباح، تماماً كحال السياسات الحكومية وبما يتوافق معها على طول الخط.

فالتعديلات، المقوننة أو المزمعة، أعلاه تعتبر جزءاً من كلٍّ في ذلك، فمن المعروف أن المغادرين والواصلين، عبر المطارات أو أيٍّ من المنافذ البرية أو البحرية، بغالبيتهم من السوريين، فلا سياحة وسياح، ولا استثمار ومستثمرين، ولا من يحزنون، أي إن الإيرادات المتوقعة بموجب التعديلات ستكون من جيوب السوريين، ومن جيوب المقيمين، على قلتهم طبعاً، الذين لا يقلّون بؤساً «وتعتيراً» عن بقية السوريين المفقرين.

الخليوي.. ثلاثية احتكارية جديدة

مع استمرار ارتفاع صوت المعاناة لمشتركي الاتصالات، وصمّ أصحاب الشأن آذانهم عن المطالب المحقة بتحسين جودة الخدمات المقدمة عبر شركتي الاتصالات «سيرتيل- أم تي أن» الوحيدتين في سورية، جرى الإعلان الرسمي عن اقتراب موعد إطلاق مشروع المشغل الثالث للاتصالات «وفا».

■ نادين عيد

فقد صرح وزير الاتصالات يوم 15 شباط الجاري، خلال جلسة مجلس الشعب الثالثة عشر من الدورة العادية الخامسة للدور التشريعي الثالث، أنه: «سيتم منح المشغل وفا الترخيص خلال الأسبوع المقبل لتكون المكالمة الأولى عبره بعد تسعة أشهر من تاريخ منح الترخيص، بعد استكمال كامل الإجراءات والتجهيزات اللازمة».

تردٍّ في الخدمات

يأتي هذا الإعلان، في ظل استمرار معاناة مشتركي الاتصالات الخلوية في سورية من تردي جودة الخدمة المقدمة عبر شركتيّ «سيريتل-«MTN، وتوفر خدماتها المرتبط بوجود الكهرباء فقط، ويلقى ذلك اعترافاً رسمياً لشركة الاتصالات «سيريتل» بتراجع جودة الخدمة التي تقدمها، دون أن تحرك ساكناً، بل نسبته لسوء وتردي الوضع الكهربائي العام في سورية، بالإضافة للتذرع بالعقوبات والدولار، ضاربة بعرض الحائط أية حلول فعلية من شأنها أن تنهي مأساة انعدام الخدمة عن مساحة واسعة من البلاد، رغم ما جنته من أرباح صافية فاقت 79 مليار ليرة خلال فترة تسعة أشهر، بحسب بعض بياناتها المعلنة مؤخراً!

المشغل الثالث... تفاصيل أكثر

صدّقت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، يوم 30 أيار الماضي على النظام الأساسي لشركة «وفا»، التي ستقدّم خدمات المشغّل الثالث لاتصالات الخليوي.

والنظام الأساسي للشركة ينص على أنها تُقدّم خدمة اتصالات الخليوي، وجميع الخدمات الفرعية ذات الصلة، وتسمّى شركة «وفا للاتصالات «تيليكوم» المساهمة المغفلة الخاصة.

كما يبلغ رأس مال الشركة المعلن عشرة مليارات ليرة سورية، بعدد أسهم يبلغ 100 مليون سهم، قيمة كل منها 100 ليرة سورية، ومدّة العقد 22 عاماً تبدأ من تاريخ اجتماع الهيئة العامة التأسيسية، مع جواز التمديد، على أنّ تصدّق الوزارة على ذلك.

ومن حقوق الشركة، أنّ يُسمح لها بإبرام العقود باختلاف أنواعها مع الشركات والمصارف والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والتعاون مع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المحليين أو الأجانب، وتقديم خدمات دفع أو نقل النقود، وسائر الشؤون المتعلقة بالخليوي.

ووفقاً لمدير الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد، سيتم توفير جميع الإمكانات الملائمة لتمكين المشغل الجديد من الوصول إلى شريحة واسعة من المشتركين، من خلال السماح بالعروض الترويجية في المرحلة الأولى للانطلاق، وذلك زيادة عن عروض المشغلين العاملين حالياً، لإتاحة الفرصة له لدخول السوق، إضافة إلى منح المشغل إمكانية الاستفادة من شبكاتهما لمدة عامين في بعض المناطق، ريثما ينتهي من إنجاز وتركيب الأجهزة الخاصة به، واستكمال البنية التحتية اللازمة له، لتحقيق الانتشار الجغرافي وتأمين الخدمة لأكبر عدد ممكن من الأشخاص.

وأضاف، بأن المشغل سينطلق بتقنية 4G مع إمكانية التوسع لخدمات الجيل الخامس 5G من الاتصالات.

وأوضح وزير الاتصالات خلال جلسة مجلس الشعب، أنه تم منح الحصرية للمشغل الثالث لإدخال ميزة الـ 5G خلال مدة سنتين من بدء الحصرية، وفي حال عدم قدرته على تأمين التقنية لذلك خلال الفترة المحددة سيتم الطلب من شركتي «سيريتلMTN/ » تأمين هذه التقنية، موضحاً أن هناك إمكانية لاحتساب تكلفة الاتصال بالثواني، وهي خدمة موجودة حالياً، ولكن هذا يجعل سعر الدقيقة أعلى.

احتكار سوق الاتصالات الخليوية أصبح مقسماً على ثلاث شركات مع الفارق بتقديم خدمة الجيل الخامس مع الميزات الممنوحة بما يتعلق بالتعاون مع المصارف ونقل الأموال وتحويلها

رأسمال 10 مليارات ليرة ولكن؟!

وفقاً لما جاء ضمن بنود النظام الأساسي لشركة «وفـا»، فإن رأسمالها لا يتجاوز 10مليارات ل. س.

الملفت حقاً أن رأسمال 10 مليارات يبدو قليلاً مقارنة بمشغل جديد سيدخل حلبة المنافسة مع المشغلين الأقدم «سيريتلMTN/ »، مع كل ما يحتاجه لإنجاز وتركيب كافة الأجهزة والمعدات التقنية والبنية التحتية اللازمة على كامل الرقعة الجغرافية المطلوب تغطيتها بالخدمة.

ففي نهاية الأمر يحتاج لبنية تحتية كاملة ليكون قادراً على إيصال الخدمة لشريحة واسعة من المستخدمين، ولتقديم عروض ترويجية تسمح له بدخول عالم السوق ليصل إلى شريحة واسعة من المشتركين، حتى ولو أتيحت له في الفترة الأولى إمكانية الاستفادة من شبكتي المشغلين الحالين، يبقى المبلغ المقدر لرأسمال مشغل بـ 10 مليارات ليرة محط تساؤل وشك، اللهم باستثناء أن يكون ذلك بوابة للتهرب الضريبي، على الرغم من كل المزايا والإعفاءات والحصرية الممنوحة لهذا المشغل الجديد.

قطاع احتكاري خاص كبير

الامتيازات الممنوحة للمشغل الجديد، سواء تلك التي تسمح بالاستفادة من تجهيزات شركتي الاتصالات «سيريتل- MTN» والبنى التحتية لهما ولمدة عامين، أو الامتياز الاحتكاري الذي منح مشغل «وفا» حصرية إدخال ميزة الجيل الخامس «5G» خلال مدة سنتين، أو إمكانية تقديم خدمات دفع أو نقل النقود، تعتبر مزايا ملفتة، وهي بأية حال ليست مقدمات للتنافس فيما بين الشركات الثلاث لاحقاً من أجل تقديم الخدمات الأفضل بالأسعار الأدنى للمشتركين لديها.

فبوابات التعاون فيما بين الشركتين المحتكرتين للاتصالات الخليوية مع المشغل الجديد، ستدخل مرحلة أعلى من التنسيق فيما بين الشركات الثلاث لاحقاً، وطبعاً سيكون ذلك على حساب المشتركين بخدمات هذه الشركات.

فاحتكار سوق الاتصالات الخليوية المحلي أصبح مقسماً على ثلاث شركات بدلاً من اثنتين، مع الفارق النوعي بتقديم خدمة الجيل الخامس في الآجال الزمنية المتوسطة، ضمن آليات الاحتكار القائمة نفسها، مع الميزات الممنوحة للشركات الثلاث بما يتعلق بالتعاون مع المصارف ونقل الأموال وتحويلها، مع نتائج كل ذلك السلبية، ليس بسبب عدم التفاؤل بتحسين شروط ومواصفات وجودة الخدمة، ولا بعدم التفاؤل بتخفيض أسعار الخدمات، بل والأهم هو: جني المزيد من الأرباح، مقابل استمرار عدم استفادة الخزينة العامة للدولة من هذا القطاع الكبير والمربح، الذي تصب أرباحه السنوية في جيوب البعض سنوياً، بسبب التخلي الرسمي عن هذا القطاع، بل وتحويله إلى قطاع احتكاري خاص كبير!

في زمن رفع الدعم: كم ربحت

منذ إعلان رفع الدعم عن شرائح من الشعب السوري خلال الشهر الماضي، لم تدخر الحكومة مناسبة إلا وأعلنت فيها أن قرار رفع الدعم ناتج عن رغبة منها بسد عجز الموازنة، مشيرة بطرق عدّة إلى الصعوبات التي تواجهها الدولة نتيجة شح الإيرادات. وبالمختصر، لم تعدم الحكومة سبيلاً لتبرير مد يدها إلى جيوب المواطنين، معللة ذلك بانعدام الخيارات أمامها لزيادة إيرادات الدولة، ومتجاهلة - في الوقت ذاته- الأصوات التي تتعالى لتشير إلى مواضع ربح لا تزال حاضرة في البلاد وأجدى بأن تكون مصدراً لزيادة إيرادات الدولة. فيما يلي، تستعرض قاسيون مثالاً واحداً، هو أرباح المصارف الخاصة العاملة في سورية خلال العام الفائت.

■ قاسيون

صدرت مؤخراً الإفصاحات المالية للمصارف الخاصة العاملة في سورية «عددها 14 مصرفاً» عن أرباحها الأولية المحققة خلال السنة المالية 2021، كاشفة بذلك عن إثبات جديد على أنه كان ولا يزال هنالك أمام من يملك زمام القرار في البلاد العديد من الخيارات لزيادة إيرادات الدولة دون أن اللجوء إلى مد اليد نحو جيوب المواطنين، ذلك بالطبع لو كان هنالك قرار سياسي بتوجيه الجباية نحو كبار الأثرياء المستفيدين من انهيار الليرة.

1,1 ترليون ليرة ربح عام واحد

وفقاً للحسابات الواردة في الإفصاحات المالية، حققت المصارف الخاصة الـ14 المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية أرباحاً بلغت 1,1 ترليون ليرة سورية مرتفعة من 650 مليار ليرة سورية في عام 2020، وبذلك تكون المصارف قد حققت ربحاً ضخماً رغم تراجع هذا الربح في حال نسبه للدولار الأمريكي «بلغ ربح 2020 حوالي 517,515,924 دولار، بينما كان الربح في 2021 حوالي 474,130,048 دولار».

وفي هذا السياق، هنالك ما يجدر التذكير به وهو أنه لا يمكن بالأصل الركون إلى أرقام الربح المعلنة، ذلك أنه بات معلوماً أن لدى المصارف الكثير من الطرق للالتفاف على إعلان رقم الربح الحقيقي، ليس أقلها تضخيم أرقام النفقات التشغيلية بهدف تخفيض رقم الربح الفعلي، ولنا أن نتخيل مقدار ما يتم التلاعب به في ظل غياب آليات الرقابة المالية الفاعلة على أداء هذه المصارف.

لكن حتى لو أردنا الاستناد إلى هذه الأرقام ذاتها، فإنها تكشف لنا جزءاً مما تتغافل عنه الحكومة من مصادر إيرادات مستحقة، ذلك بفعل النظام الضريبي في سورية الذي يضيّع ويهدر مصادر أساسية لإيرادات الدولة، وهو ما سنشرحه تالياً.

نظام ضرائب لمصلحة الكبار

كما أسلفنا، فإن النظام الضريبي في سورية يتيح لكبار الأثرياء ضريبة دخل استثنائية، بما في ذلك ضريبة الدخل على أرباح المصارف الخاصة. حيث لا تتجاوز ضريبة الدخل على الربح التشغيلي نسبة 25%، وهي نسبة تثير الاستهجان إذا ما قارنها بالنسبة ذاتها في دول أخرى: في الجزائر والأردن لا تقل عن 35%، بينما تصل في مصر إلى 45%. وهو ما يعني أن الحكومة في سورية تتخلى سنوياً عن نسبة بين 10 إلى 20% من الضرائب الممكن فرضها على أرباح المصارف الخاصة.

فوق ذلك، أقدم مصرف سورية المركزي على خطوة مجحفة بحق السوريين الذين يجب أن ينتفعوا من المال العام، وذلك حين اعتبر أن أرباح المصارف الناتجة عن تقييم القطع «أرباح فروقات القطع الأجنبي» أرباحاً غير حقيقية! ما يعني أنها معفية من الضرائب الحكومية. وهنا لا نتحدث عن فروقات هامشية، بل فروقات تشكل أكثر من 90% من أرباح المصارف!

ماذا لو جبيت الضرائب كما ينبغي؟

لو كانت الضريبة على أرباح المصارف في سورية «25%» تشمل أرباح فروقات القطع الأجنبي لكانت الحكومة قادرة – في غضون عام واحد فقط- على جباية حوالي 298 مليار ليرة سورية عوضاً عن 48 مليار، ولو كانت لدينا ضريبة مثل مصر «45%» لاستطاعت حكومتنا تحصيل ما يقارب 536 مليار ليرة سورية العام الفائت.

لو كانت الضريبة على أرباح المصارف تشمل أرباح فروقات القطع لاستطاعت الحكومة - في غضون عام واحد فقط- جباية حوالي 298 مليار ليرة سورية عوضاً عن 48 مليار

بكلام آخر، فإن الحكومة التي لم تنفك تعلن عن أنها وفّرت حوالي ترليون ليرة سورية جراء رفع الدعم عن شرائح من الشعب السوري مؤخراً كان بإمكانها أن تحصّل أكثر من هذا المبلغ خلال عامين فقط من ضرائب أرباح المصارف لو كان هنالك نظام ضريبي يأخذ مصلحة الناس بعين الاعتبار.

إن إلقاء نظرة على الضرائب التي دفعها كل مصرف من المصارف الخاصة في سورية كفيل بتبيان أن الغالبية الساحقة من هذه المصارف لم تدفع أكثر من 2% من إجمالي أرباحها، كما لم تتجاوز نسبة مجموع الضرائب التي حصلتها الدولة من إجمالي أرباح المصارف الخاصة أكثر من 4% «48 مليار ليرة من أصل 1,1 ترليون!».

أخيراً نترك القارئ أمام سؤال: ماذا يمكن أن نسمي السياسة التي تساعد على مراكمة مليارات الليرات السورية في البنوك دون أن يجري استثمارها جدياً لمصلحة الناس؟ وفوق ذلك، فهي تتراكم دون وجود ضرائب فعلية، ومتروكة لتستفيد من خسائر الليرة السورية المتفاقمة جراء السياسات الحكومية؟

المصارف الخاصة في عام واحد؟

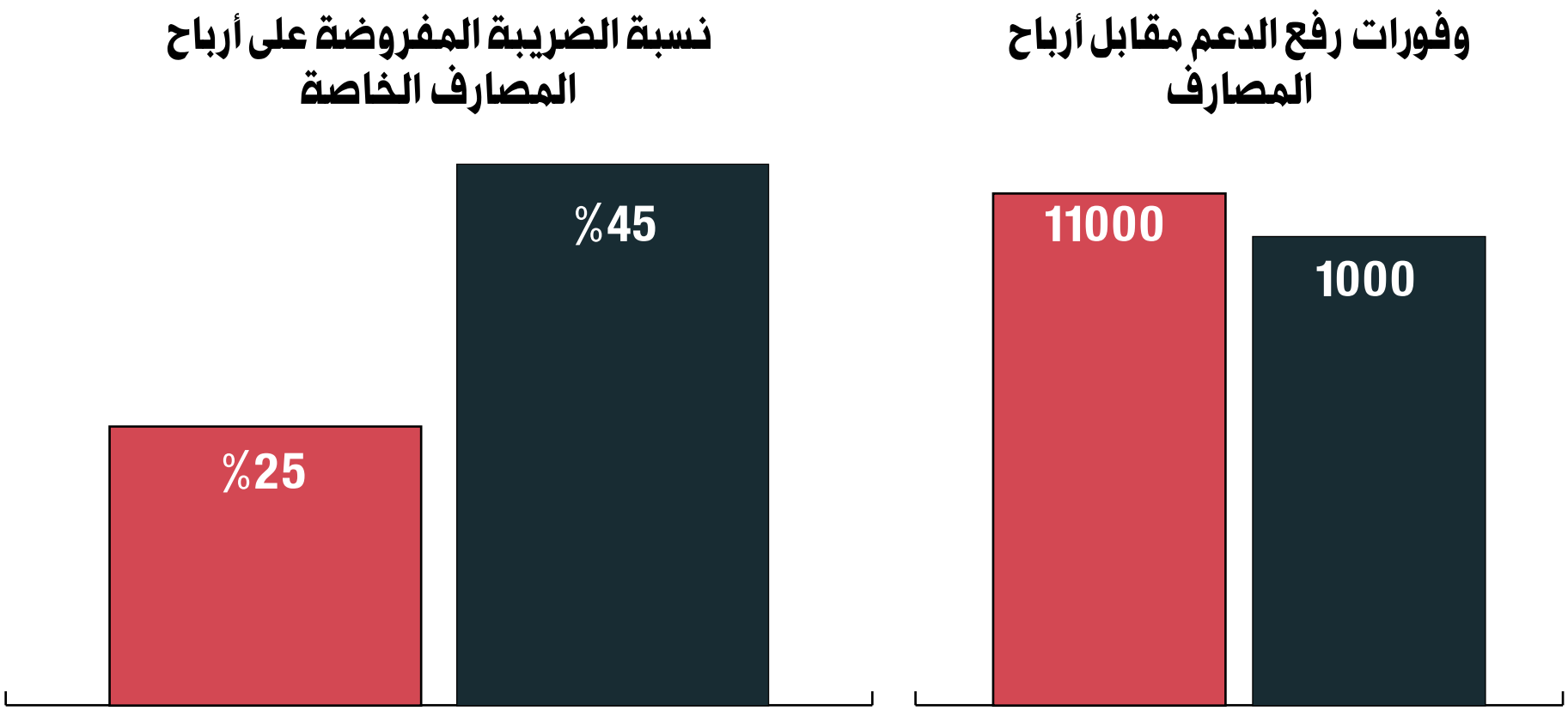

اسم البنك	وفورات رفع الدعم أرباح 2021 قبل الضريبة	أرباح المصارف الخاصة أرباح 2021 بعد الضريبة	مصر الضريبة المدفوعة عن 2021	سورية نسبة الضريبة من إجمالي الربح عام 2021
ATB بنك الائتمان الأهلي	83,299,220,594	81,755,234,893	1,543,985,696	%1,8
البنك العربي - سورية	62,085,082,562	62,005,272,298	79,810,264	%0,1
بنك بيمو السعودي الفرنسي	150,218,532,152	103,519,004,342	2,048,201,436	%1,3
بنك سورية والمهجر	60,660,717,150	59,613,777,342	1,080,163,425	%1,7
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	57,767,906,651	56,563,914,889	1,206,491,973	%2,0
بنك سورية الدولي الإسلامي	108,347,285,936	93,076,777,559	15,270,508,377	%14,0
بنك بيبلوس سورية	79,656,678,635	79,608,649,760	48,028,875	%0,06
بنك قطر الوطني - سورية	215,809,890,716	214,856,678,419	953,212,297	%0,4
بنك الأردن- سورية	34,075,929,744	33,760,531,913	315,397,831	%0,9
بنك سورية والخليج	75,564,475,263	67,853,466,623	7,729,008,640	%10,2
بنك الشرق	38,690,489,873	37,721,187,430	969,302,443	%2,5
فرنسبنك- سورية	62,580,188,347	62,242,888,517	337,299,830	%0,5
بنك الشام	51,167,189,894	49,568,366,201	1,598,830,191	%3,1
بنك البركة - سورية	111,091,093,178	96,092,402,762	14,998,690,416	%13,5
المجموع	1,191,014,680,695	1,098,238,152,948	48,178,931,694	%4,0

1و1 تريليون

حققت المصارف الخاصة الـ14 المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية أرباحاً بلغت 1,1 تريليون ليرة سورية في 2021

%25

لا تتجاوز ضريبة الدخل على الربح التشغيلي في سورية نسبة 25%، بينما في الجزائر والأردن 35%، وفي مصر 45%

536 مليار$

لو كانت لدينا ضريبة مثل مصر «45%» لاستطاعت حكومتنا تحصيل ما يقارب 536 مليار ليرة سورية العام الفائت

قنبلة الكريبتو الموقوتة

التنبؤات الكبيرة بخصوص الكوارث الاجتماعية والسياسية التي تلوح في الأفق هي أمر مشبوه، فمعظم الأشياء المثيرة في التاريخ لم تحدث بشكل متوقع. لكن في أمريكا عام 2022، لدينا حرب ثقافية شرسة ومتصاعدة، جنباً إلى جنب مع فقاعة أسعار أصول هائلة تغذيها سنتان من أموال التحفيز، وكلّها تلقي بثقلها على اقتصاد حقيقي هش بشكل لا يُصدق. إن كنتم تعتقدون أنّنا مررنا بالأسوأ، فعليكم الانتظار حتّى تنفجر فقاعة الكريبتو.

■ هاميلتون نولان
ترجمة: قاسيون

دعونا نفكّر بالأمر للحظة: الأساس في كلّ ما يحدث هي السياسات العدمية للرأسمالية المتأخرة التي تغذيها الحروب، والتي تهرب بشكل دائم من العقلانية مدفوعة بنصف قرن من اللامساواة المتزايدة والإيمان المتداعي بفعالية المؤسسات العامة.

الحلم الأمريكي مات: لم يعد الأطفال يؤدون أفضل من أهلهم، وانتهى حلم الأسرة التي يمكن أن يعيلها دخلٌ واحد. حلّ مكان ذلك اقتصاد الوظائف المؤقتة، والنقابات الميتة، والطلاب المسحوقين بالديون، والهشاشة المعممة.

اختار الأغنياء بشكل لا يمكن تصوره أن يذكوا نار الحرب الثقافية بدلاً من إعادة توزيع الثروة. ومن المفارقات، أنّ المؤسسات التي كان من شأنها أن تمنع سياسات الحرب الثقافية هي ذاتها التي تتلاشى. أدّت التغييرات التكنولوجية وتفتيت وسائل الإعلام السائدة إلى تكثيف انقسامنا إلى معسكرات سياسية متحاربة، وقبائل تفصل بينها الهوية، وتزيد في التطرف الموجود في السياسة الأمريكية.

إذاً هذه التربة الأمريكية التي تنبت الأزمات. في ربيع عام 2020 كان الوباء، وانهار الاقتصاد لفترة وجيزة، وسادت حالة من الذعر، وبعد ذلك كان هناك الكثير من أموال التحفيز الحكومية التي نجحت في درء خطر كساد كبير آخر. كان ذلك جيداً، لكن من تأثيراته أنّه ترك في أمريكا أموالاً أكثر بكثير ممّا كانت عليه الحال قبل الوباء. وجدت هذه الأموال طريقها إلى جميع أنواع الأصول: الأسهم والعقارات، اختر ما شئت.

لدينا فقاعة هائلة الحجم، من نوع الفقاعات التي تدفع الناس للبحث عن الخلاص في أيّ مكان. ارتفعت أسهم وعادت للانخفاض، وتحوّلت مزحات، مثل: GameStop إلى تماثيل صلبة، وبدأت المخططات والمؤشرات بالتأرجح كإيضاحات صارخة لحقيقة أنّه من المستحيل أن تحلّ مخططات «الضخ والتفريغ» محلّ شبكة أمان اجتماعي.

والأهمّ من ذلك، هو ظهور العملات الرقميّة المشفرة: الكريبتو. تساوي الكريبتو اليوم قيمتها تريليونات الدولارات. لا تستند هذه القيمة إلى أيّة منفعة أساسية مرتبطة بها أو تقدمها الكريبتو، بل إلى فكرة أنّ هناك على الدوام شخصاً ما سيأتي ويدفع لك أكثر ممّا تنفقه على عملتك المشفرة. سينتهي هذا بشكل سيئ.

مضاربة وليست عملة

يُطلق عليها اسم «العملات» المشفرة، لكنّها وضوحاً ليست عملات. تتقلّب قيمتها كثيراً لدرجة تجعلها غير صالحة للتبادل. إذاً ما هي؟ إنّها مقتنيات، أشياء مضاربة نقيّة ذات قيمة أساسية صفرية. حتّى ضمن مفهوم الأُمولة= قيمتها أدنى من غيرها. إذا اشتريت سهماً، فأنت تمتلك جزءاً من نشاط تجاري. إذا اشتريت منزلاً، حتّى لو انخفض السعر، فلا يزال لديك منزل حتّى لو انخفض سعره. لكن إن اشتريت بيتكوين، فأنت لا تملك شيئاً سوى جزء من رمز حاسوبي لا يمكنك استخدامه في أيّ شيء على الإطلاق، باستثناء تحفيز شخصٍ آخر ليدفع لك مقابله.

وفي فترات الجنون، كالتي نعيشها اليوم، يميل سعر هذه الأصول الخيالية إلى الارتفاع، لأنّ الجماعة تتشارك شعوراً بأنّ الأسعار سترتفع. عندما يتغيّر هذا الشعور، سواء بسبب الخوف أو وقوع حدث ما يتسبب بحاجة حاملي العملات المشفرة لصرف النقود، سينخفض السعر. أثبتت هذه الديناميكية الأساسية أكثر من مليار مرة في التاريخ المالي، وكان ذلك يحدث لأصول لها قيمة أساسية أعلى بكثير من التي لدى الكريبتو.

الكريبتو، مثلها في ذلك مثل الأسهم السحرية، هي بديل تافه للحلم الأمريكي. إنّها البديل لنظام ضرائب على الثروات الكبيرة، ولمؤسسات الرعاية الصحية العامة، وبناء شبكة أمان اجتماعي، وإصلاح مسألة تمويل الحملات الانتخابية. إنّها تشجيع القلّة من أصحاب الثروات الفاحشة ومكافأتهم.

بدل الاشتراكية، هناك عملات مشفرة. يشتري الناس العملات المشفرة لأنّهم يعتقدون بأنّها الطريقة للثراء السريع. الكريبتو هي تذكرة يا نصيب حديثة. لكن في حين أنّ تذاكر اليانصيب لا تكلفك سوى القليل في كلّ مرّة، فالعملات المشفرة ستتضخم وتصطدم بالحضيض بطريقة أكثر تدميراً. ربما تكون المفارقة الأكثر مرارة هي أنّه في الوقت الذي ينكبّ الناس العاديون على العملات المشفرة ظناً بأنّها أرض الأحلام، والفرص المثالية للصغار ليكسبوا المال، فالواقع، إنّها سلسلة إجرامية من المستثمرين الأغنياء، مثلها في ذلك مثل بقية الأشياء في الولايات المتحدة.

لا يمكن لأحد أن يتنبأ بتفاصيل السقوط لكن يمكن لمن يتعلّم من تاريخ الفقاعات الرأسمالية المتكررة أن يعلم أنّ الكريبتو فقاعة كبيرة

الكريبتو وقود للفاشيّة

الكريبتو مجموعة من الرموز الماليّة، وانهيار الكريبتو حتمي، وإليكم ما سيحدث عندما يتحطم مئات آلاف المستثمرين الشباب بسبب انهيار الكريبتو. سيصبحون متطرفين. لن يتمّ اختبار الأمر بوصفه مجرّد انخفاض في السعر، لأنّ الكريبتو يمثّل أكثر بكثير من مجرّد استثمار لأشدّ أتباعه حماسة– فهي تمثّل طريقة للخروج من الفخّ الأمريكي. إنّه يمثّل فرصة، وإمكانية للانتقال الاقتصادي، وتحقيق فكرة أنّه بإمكانك كشخص منتظم يعمل بجد أن تنتقل لأعلى السلم. هؤلاء الذين سيصبحون محبطين، من المرجّح أن يجدوا في الفاشيّة عزاءهم.

يمكن لمن يحبّ تسلية نفسه بالتخيّل أن يرى بأنّ انفجار مثل هذه الفقاعة قد يهدد الأسس التي تقوم عليها الولايات المتحدة نفسها. الذين يشترون العملات المشفرة هم حشد من الذين خابت آمالهم من قبل، والذين خذلتهم المؤسسات الأمريكية، وانغمسوا في الحروب الثقافية بحيث أصبحوا مصدر إدامتها. عندما يخسر هؤلاء ما بقي لديهم، لن يكونوا في مزاج يسمح لهم بالانضمام إلى الطبقة العاملة المنظمة في الغالب، بل ناحية اليمين الذي يوهمهم بأنّه قادر على تفريغ غضبهم وكراهيتهم للنخب الأمريكية.

لا يمكن لأحد أن يتنبأ بتفاصيل السقوط، لكن يمكن لمن يتعلّم من تاريخ الفقاعات الرأسمالية المتكررة أن يعلم أنّ الكريبتو فقاعة كبيرة. وكما تفعل الرأسمالية في الفقاعات: تقضي على الموارد المالية لأطنان من الأشخاص الصغار الذين لم يكن بإمكانهم تحمّل هلاكهم دون محاولة، وتترك الأثرياء دون مسّ، وكلّ ذلك لأنّهم كانوا قادرين على إقناع الناس العاديين بأنّ هذه المرّة مختلفة.

الوهم القائل بأنّ الخلاص من الرأسمالية ممكن بالهرب ناحية رأسمالية جديدة أكثر ذكاء، هو أمر مغرٍ بشكل لا يصدّق، وخاطئ على الدوام. ولا يبدو أنّ لدينا سوى الأمل بألّا يُدمر الأمريكيين بشكل كلي.

■ بتصرّف عن: The Ticking Bomb of Crypto Fascism

حليبُ الأطفال حبلٌ ملتف على أعناق الآباء

حلقة جديدة من مسلسل رفع الأسعار المكسيكي بطلها هذه المرة حليبَ الأطفال!

■ رند الحسين

فبعد فقدانه من الأسواق عاد للتوفّر بشكل محدود وبأسعار جديدة، حيث ارتفع سعرُ حليب نان من 12 ألف إلى 17 ألف ليرة للعلبة الواحدة، كذلك حليب كيكوز ارتفع سعره من 10500 إلى 14 ألف، وشمل الارتفاع أيضاً حليب نيدو وفق الآتي: علبة «تنك» نيدو بلس 20 ألف ليرة سوريّة، نيدو أكياس «900 غرام» سعره 28 ألف ليرة سوريّة، بعد أن كان بـ21 ألفاً، نيدو أكياس «350 غ» أصبح بسعر 10600 ليرة، بعد أن كان بـ7500 ليرة.

دوامة الانقطاع والارتفاع

كحال معظم الأدوية السورية، يستمر انقطاع مادة الحليب من الصيدليات بصورة متكررة، يقولُ أحد الصيادلة لقاسيون: «بات من السهل التنبؤ بنوع الأصناف التي سيرتفع سعرها من خلال انقطاعها من الأسواق، ولكن تكمن المشكلة في أن ارتفاع الأسعار لم يعد يحلّ مشكلة الانقطاع، فما زال الحليب يوزّع على الصيدليات بمنطق «الحصص» بحيث تحصل كل صيدلية على عدد مقنّن من علب الحليب مرة واحدة في الأسبوع!

فمثلاً بعد الارتفاع الأخير استطعتُ الحصول على 3 علب فقط من حليب نان 2 و3 علب أخرى من حليب كيكوز 2. علماً أن استهلاك الطفل للحليب يختلف تبعاً للعمر ولمدى حصوله على الرضاعة الطبيعية، ولكنه وسطياً يصل إلى علبة كل 5–6 أيّام، وبالتالي ووفقاً لهذه الأرقام يمكن لصيدلية واحدة أن تؤمن حليباً لحوالي عشرة أطفال فقط كلّ أسبوع «مع الأخذ بعين الاعتبار توافر أصناف أخرى من الحليب لدى الصيدلية».

قرار من غير قرار!

اللافت في هذا الارتفاع هو عدم وجود قرار رسمي أو تعميم خاص به، حيث كان آخر قرار برفع سعر الحليب بتاريخ 2021/9/25 أي منذ حوالي خمسة أشهر، وكان ذلك الارتفاع آنذاك استجابةً من وزارة الصحة لطلب أصحاب المستودعات المتعاملين بالحليب برفع الأسعار، أمّا هذه المرة فقد صرّح مصدر في نقابة الصيادلة لأحد المواقع الإلكترونية بأنّه: «لا يوجد قرار أو تعميم برفع أسعار حليب الأطفال، مرجحاً أن يكون الأمر يتعلق بالشركة المنتجة».

وقد حاول موقع إلكتروني آخر التواصل مع نقيب الصيادلة للاستفسار أكثر عن هذا الأمر، ولم يتم الحصول على أي ردّ حتى وقت كتابة هذا المقال، ممّا يستدعي التساؤل حول دور النقابة والوزارة وموقفهما من عمليات النهب والاستغلال الجارية، ومن مسلسل انقطاع وارتفاع أسعار الأدوية والمواد الأساسية في الصيدليات!؟.

حسبة بسيطة بأرقام كارثية!

إذا احتاج الطفل إلى خمس علب حليب في الشهر فإن ذلك سيكّلف حوالي 50 ألف ليرة شهرياً «الكلفة لنوع الحليب الأرخص والذي يقدر سعره بـ9800» أو 85 ألف شهرياً لنوع الحليب الأغلى! علماً أن وسطي الأجور بعد الزيادة الأخيرة أصبح حوالي 90 ألف ليرة سورية فقط، أيّ إن راتب الموظف بالكاد يكفيه لإطعام طفل واحد من أطفاله! وهذا ما دفع بعض الأهالي إلى اتبّاع آلية تكديس الحليب خوفاً من فقدانه عبر الخوض في رحلة مطّولة على الصيدليات في مناطق مختلفة لتحصيل ما يمكن تحصيله، ممّا فاقم من حجم الكارثة وزادها سوءاً.

البدائل المتاحة فقيرة وغير آمنة

نظراً لجريمة انقطاع مادة حليب الأطفال وارتفاع أسعارها، لجأ بعض الأهالي إلى الاعتماد على ماء الأرز والنشاء كبديل لتغذية أطفالهم، ولكن حقيقةً لا يمكن بحال من الأحوال الاستعاضة عن الحليب بشيء آخر، فبالإضافة إلى فقدان البدائل للمواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها الطفل للنمو، هنالك دراسات تؤكد خطر الاستخدام الوحيد والمطوّل لماء الأرز، حيثُ يحذّر مركز التحكم بالأمراض ومنعها CDC من وجود نسبة من مادة الأرسينات «الزرنيخ» في الأرز وماء الأرز، ما قد يؤثر سلباً على الجهاز العصبي للطفل ويتسبّب بأمراض لاحقة له، وعليه يبقى البديل الوحيد الآمن هو الرضاعة الطبيعية من ثدي الأم، في حال لم يكن هنالك مشاكل صحيّة أو نفسية تعيق عملية استدرار الحليب.

سبب الكوارث واحد

يمكن لأي امرئ عاقل أن يستدّل ببصيرته السليمة إلى المسبّب الحقيقي وراء عملية رفع أسعار الحليب خصوصاً، ورفع أسعار الأدوية عموماً.

فمن يقتل ويخنق الناس بربطة الخبز هو ذاته من يخنقهم بأزمات الفيول والغاز، هو ذاته من يخنقهم بأزمات الدواء والغذاء والمواصلات، وهو ذاته من يخنق أطفالهم اليوم بأزمة الحليب.

فسياسات النهب والفساد لن ترفع يدها عن عنق المواطن حتى تمّص منه ما استطاعت من الدم والعرق والمال، وذلك قبل أن تأتي يدُ التغيير الحقيقي لتقطع تلك الأذرع السامة وترميها في مزبلة التاريخ.

نظام «GPS» لوسائط النقل من جيوب المواطنين لجيب المورد

قال عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة دمشق عبر إحدى الإذاعات المحلية بتاريخ 2022/2/14: «إن تقنية الـ «GPS» ستُطبّق بدءاً من دمشق خلال هذا الشهر، مشيراً إلى أنها ستُعمم على الباصات والسرافيس والبولمانات التي تزود بالمحروقات».

■ نوار الدمشقي

الحديث عن تزويد وسائط النقل بجهاز الـ «GPS» ليس جديداً، بل تم طرحه خلال السنين الماضية مراراً وتكراراً، وذلك من أجل ضبط ومتابعة حركة وسائط المواصلات، على ضوء عدم التزام بعضها بخطوط السير المخصصة لها، ولجوء بعض أصحاب هذه الوسائط إلى بيع مخصصاتهم من مادة المازوت وتوقفهم عن العمل.

مشروع قديم متجدد

طُرح موضوع تزويد وسائط النقل بجهاز الـ «GPS» في عام 2019، فبتاريخ 2019/7/17 كشف مدير هندسة المرور والنقل في محافظة دمشق عن «إجراء تجربة جهاز GPS المزمع تطبيقه على السرافيس وغيرها من سيارات النقل العام في محافظة دمشق، في حال كانت هذه التجربة ذات جدوى اقتصادية وفنية، مبيناً: أن المديرية قامت بتركيبه على إحدى سيارات المديرية لإجراء التجربة، والعملية بكاملها ستكون محل تقييم متكامل».

وقد تم غض الطرف بعد ذلك على ما يبدو، ولم يتم الإعلان عن نتائج التجربة من الناحية الفنية والاقتصادية، لكن بالمقابل لم يتم طي الموضوع، حيث استمر طرحه خلال السنين التالية وحتى الآن، استناداً لنفس المبررات أعلاه.

استمرار المبررات

ما زالت بعض وسائل المواصلات غير ملتزمة بخطوط سيرها، وبعضها الآخر ما زال يبيع مخصصاته، على الرغم من أن المحافظة كانت قد أعلنت عن اتخاذ العديد من الوسائل والآليات لضبط ذلك، اعتباراً من المراقبين على الخطوط، مروراً بتخفي بعض رجال شرطة المرور باللباس المدني لضبط المخالفين، وليس انتهاءً بإلزام السائقين ببطاقة الآلية، التي تتضمن التوقيع على حركة الآلية وتعبئتها، مع الكثير من الحديث عن التشدد في ضبط المخالفين، ومع ذلك استمر الوضع على ما هو عليه من سوء وتردٍّ على مستوى المواصلات العامة حتى الآن، مع غض الطرف عنها، محاباةً وفساداً، وعمّا يلحق المواطنين من إرهاق واستغلال بسببها.

فهل ستحقق تقنية الـ «GPS» ما عجزت عنه المحافظة وشرطة المرور على مستوى ضبط حركة وسائل المواصلات؟

المورد المحظي

تجدر الإشارة إلى أن الحديث عن تزويد وسائل المواصلات بجهاز الـ «GPS» كان محصوراً في البداية على مستوى محافظة دمشق، وبعد ذلك جرى تعميمه كي يشمل بقية المحافظات، ليس على مستوى وسائل المواصلات فقط، بل وشمل أيضاً كافة وسائط النقل.

وهنا ربما لا بد من الإشارة إلى أن تأمين هذا الجهاز سيتم عبر الاستيراد، أي إن هناك مورداً محظياً سينتفع من عملية إلزام آليات المواصلات والنقل بتركيب هذا الجهاز، وهذه الآليات عددها كبير بمجموعها، وبالتالي فإن مرابح المورد المحظي ستكون كبيرة لا شك، بغض النظر عما إذا كانت هذه التقنية ستحقق الغاية منها أم لا، وبغض النظر عن استفادة المواطنين منها بالنتيجة على مستوى تحسين مواصلاتهم!

من جيوب المواطنين

التكاليف التي سيتكبدها أصحاب وسائط النقل والمواصلات لن تقف عند حدود سعر الجهاز المستورد وأرباحه المقدرة بالعملة الصعبة «مع الهوامش الإضافية المرتبطة بذرائع العقوبات والحصار» فقط، بل ستتعداها إلى أجور التركيب، مع أجور الصيانة اللازمة له بين الحين والآخر، ناهيك عن استبداله إن لزم الأمر، وما يمكن أن تتفتق عنه القريحة بفرض رسوم إضافية على ذلك، وطبعاً كل ذلك لن يكون إلّا من جيوب المواطنين بالنتيجة، أي: إن جيب المواطن ستتكفل بتغطية كافة التكاليف السابقة، مع عدم اليقين بتحسن مواصلاتها من كل بد، خاصة بظل استمرار أنماط المحسوبية والوساطة والفساد التي تغطي على المخالفات والمخالفين، أياً وأينما كان هؤلاء!

الرأسمالية تَسُوْق البشرية إلى هاوية انعدام تجدُّدها البيولوجي!

«الخصوبة من العوامل المركزية في الوضع الديموغرافي الذي هو بدوره مؤشر رئيسي لتطور أيّ بلد، ويؤثر على العمليات الاجتماعية وبنية الدولة. ولذلك فإنّ حلّ أهم القضايا الاجتماعية المتعلقة بتنمية الدولة وحالتها الاقتصادية وأمنها القومي يعتمد بالدرجة الأولى على حلّ القضية الديمغرافية، حيث يعتمد التوازن الإقليمي والعالمي للقوة الاقتصادية والسياسية إلى حد كبير على العمليات الديموغرافية والهجرة». بهذه المقدمة افتتح الباحث في السياسة فلاديمير أودينتسوف المقال التالي المنشور في موقع «النظرة الشرقية الجديدة» NEO.

■ فلاديمير أودينتسوف
ترجمة وإعداد: قاسيون

قدّرت الأمم المتحدة تعداد سكّان العالم عام 2020 بحوالي 7 مليارات و794 مليون و800 ألف نسمة. ولا تزال الصين الأكبر سكانياً «مليار 439 مليون 323 ألف». تليها الهند «مليار و380 مليون» ثم الولايات المتحدة «بأكثر من 331 مليون نسمة». وثلاثتها تمثل 40,4% من سكان العالم. تشكل الموارد البشرية في البلدان المتقدمة 68% إلى 76% من إجمالي الثروة الوطنية «وفق البنك الدولي» ما يعني أنّ الإمكانات البشرية هي العامل الرئيس للنمو الاقتصادي في العالم الحديث، وعليها تعتمد كفاءة استخدام جميع موارد التنمية الأخرى. هذا يجعل انخفاض الخصوبة أمراً بالغ الأهمية، لتحديد أسبابه والتعامل معه في الوقت المناسب.

تأثير انهيار الاتحاد السوفييتي

تتصدر أوكرانيا ودول البلطيق وجورجيا انخفاض عدد السكان بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. ففي الثلاثين عاماً التي تلت انهياره، فقدت أوكرانيا 20% من سكانها. وتتصدر لاتفيا القائمة، حيث فقدت 28,3% من سكانها، تليها ليتوانيا «-24,5%» وجورجيا «-23,2%».

تأثير الأزمة الاقتصادية والوباء

وفق دراسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان «UNFPA» في 19 دولة أوروبية وفي الولايات المتحدة، نشرتها دار شبيغل، أدى وباء كوفيد إلى انخفاض ملحوظ في عدد الأطفال حديثي الولادة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وإلى انخفاض حادّ في الخصوبة منذ أكتوبر 2020 في جميع البلدان المشمولة بالدارسة، وفي كندا، وهو الأدنى منذ عام 2006. تعزو خبيرة الأمم المتحدة «راشيل سنو» ذلك إلى واقع أنّ الناس يفضّلون تجنّب الحمل في الأوقات غير المستقرة.

أوروبا الغربية

هناك تباين كبير من بلد إلى آخر في أوروبا، فبينما أبلغت إسبانيا عن انخفاض بنسبة 20% في معدلات المواليد وفرنسا انخفاضاً بنسبة 13,5%، لم تشهد بلدان كالدنمارك وفنلندا والنرويج وهولندا اختلافات قوية، ولكنها تبقى استثناءً ضمن القاعدة العامة لهذه المجموعة.

أدّت الصعوبات المالية وسط الوباء إلى انخفاض معدل المواليد في إنكلترا وويلز العام الماضي إلى أدنى مستوى له منذ عام 1938. وذكرت صحيفة «ذي تايمز» أنّ أكثر من 29% من الأطفال حديثي الولادة ولدوا لأبوين غير بريطانيين «يتصدّر الباكستانيون والرومانيون القائمة». وتشير «الغارديان»، نقلاً عن محللين في «مؤسسة السوق الاجتماعية»، إلى أنّ انخفاض معدلات المواليد وكبر السن قد يلحق الضرر باقتصاد المملكة المتحدة بشدّة في غضون عقود قليلة. لحلّ الأزمة الديموغرافية، يدعو الخبراء الحكومة إلى تزويد الأسر بدعم رعاية الأطفال ووضع إستراتيجيات لتحفيز معدل المواليد. ووفقاً لصحيفة «ديلي إكسبريس»، أظهرت دراسة جديدة أنّ متوسط العمر المتوقع في المملكة المتحدة هو من بين أدنى المعدلات في أوروبا الغربية، مع انخفاض 2 إلى 4 أعوام في شمال البلاد عنه في معظم الدول الأوروبية. يشير الخبراء إلى أنّ الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب البريطاني موجودة منذ أكثر من 85 عاماً، وسيستغرق سدّها أموالاً تقارب تلك التي صرفت لإعادة توحيد ألمانيا.

الولايات المتحدة: كلاب أكثر من الأطفال!

في الولايات المتحدة، أثر الوباء أيضاً على معدّل المواليد: مثلاً انخفض في كاليفورنيا بنسبة 10,5% وفي فلوريدا بنسبة 7,2%. وفقاً للدراسات الاستقصائية، قام العديد من المتزوجين بتأجيل خطط الحمل بسبب الوضع الوبائي وكذلك السياسات الاجتماعية الفاشلة للدولة. وذكرت صحيفة «نيويورك بوست» العام الماضي أنّ عدد الوفيات تجاوز عدد المواليد في 25 ولاية أمريكية. كما انخفض معدل الزواج إلى أدنى مستوى له على الإطلاق حيث بلغ 6,5 زيجات لكل 1000 شخص. لوحظ أنّ جيل الألفية هو الأعزب بشكل أساسي «حوالي 56%». ووفقاً لمركز «بيو»، فإنهم لا يمارسون الجنس ومن المرجّح أن يعيشوا مع والديهم أكثر من الأجيال السابقة بأعمار من 20 إلى 40. وتضاعف عدد هؤلاء الشباب ثلاث مرات بين عامي 2008 و2018. وأصبحت مدن مثل نيويورك بلا أطفال بشكل متزايد. يقول المنشور إنّ عدد الكلاب في سان فرانسيسكو يفوق عدد الأطفال.

تشرح قناة MSNBC الأمريكية أنّ الأجيال الشابة تتردّد في أنْ تصبح آباءً لأنهم يجدون الحقائق الحالية غير مقبولة ويبدو المستقبل أكثر غموضاً من أيّ وقت مضى. وفي ظلّ الوباء، تزايد تسريح الآباء والأمهات، بشكل أساسي، من القوى العاملة، إما بسبب فصلهم أو لاضطرارهم إلى رعاية أطفالهم أو أسرة مريضة. يكاد يكون مستحيلاً الآن شراء منزل لتربية الأطفال ما لم يكن لديك المال أو الأقارب لتحقيق ذلك. يواجه جيل الألفية أيضاً ديوناً على الطلاب سريعة النمو بحيث إنّ الحد الأدنى للراتب الشهري بالكاد يكفي للرسوم الدراسية الشهرية.

لأول مرة منذ بدء الإحصاء السكاني في الولايات المتحدة في عام 1790، انخفض عدد الأمريكيين البيض في البلاد بالأرقام المطلقة بنسبة 8,6% منذ عام 2010. شكّل البيض 57% «بينما كان 63,7% عام 2010» من سكان الولايات المتحدة البالغ عددهم 332,278,200 لأول مرة. ومنذ تعداد 2010، نما عدد السكان مختلطي الأعراق من 9 ملايين إلى ما يقرب من 34 مليوناً. بالإضافة إلى ذلك، شكل الأمريكيون اللاتينيون 62 مليوناً «بزيادة قدرها 23%»، والأمريكيون الأفارقة 46,9 مليوناً وذوو الأصول الآسيوية 24 مليوناً. وحذّرت صحيفة «فاينانشال تايمز» من أنّ الأوروبيين أيضاً عليهم أنْ «يعدّوا أنفسهم لاستبدال ديموغرافي بالعرب والآسيويين». ووجدت دراسة حديثة أنّ النمو السكاني في المملكة المتحدة يرجع بالكامل تقريباً إلى المهاجرين وأطفالهم. ويدقّ الخبراء ناقوس الخطر لأنّ المجتمع يفشل في استيعابهم.

تأثير أكبر على الرجال

في دراسة لجامعة أكسفورد، نُشرت في المجلة الدولية لعلم الأوبئة، كان لافتاً أنّ متوسط العمر المتوقع في معظم البلدان قد انخفض للرجال أكثر منه للنساء، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى أن الوباء أصاب الرجال بشكل خاص وتسبب في زيادة الوفيات بينهم. وانخفض متوسط العمر المتوقع بأكثر من 6 أشهر منذ 2019 في 22 دولة من أصل 29 شملتها الدراسة. مثلاً، بين الرجال الأمريكيين انخفض بمقدار 2,2 سنة مقارنة بعام 2019، بينما انخفض بين الرجال الليتوانيين بمقدار 1,7 سنة.

تدهور الأوضاع أوصلت مزيداً من الناس إلى درجة التساؤل «لماذا علينا أن ننجب أصلاً؟!»

تحوّل نفسي وثقافي خطير ضدّ الإنجاب

اعتاد الناس على إنجاب الأطفال، كان هذا هو الوضع الافتراضي الطبيعي لشاب أو شابة يتمتعان بصحة جيدة، وكان وجودنا يعتمد عليه. لكن تدهور الأوضاع أوصلت مزيداً من الناس إلى درجة أن يتساءلوا: «لماذا علينا أنْ ننجب أصلاً؟!». لقد حدث هذا التحول النفسي الخطير على خلفية تحول دراماتيكي في القوى الروحية والثقافية والبيئية المحيطة بنا في الآونة الأخيرة. على سبيل المثال، أظهر استطلاع جديد أنّ 39% مما يسمى الجيل Z «وهم مواليد ما بين 1995 إلى 2005 تقريباً» ليسوا في عجلة من أمرهم للتكاثر خوفاً من «نهاية العالم المناخية»، بينما وجدت دراسة أجراها معهد دراسات الأسرة أنّ الرغبة في إنجاب الأطفال بين البالغين انخفضت بنسبة 17% منذ بداية الوباء.

كلّ هذه القضايا والمشكلات تجبر الجميع على التفكير فيها، وبدلاً من الانخراط بالسياسات الفاسدة والحروب العدوانية، يجب تحويل الطاقات لتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية للبشرية، والاهتمام بالرعاية الصحية للأمهات والأطفال والآباء ومنع مزيد من الانخفاض في الخصوبة.

أزمة العراق القديمة المستجدة: الدستور مرة أخرى

يشهد العراق توتراً جديداً بين أطرافه السياسية، وانتقلت المعركة حالياً إلى الدستور العراقي وضمن المحكمة الاتحادية العليا في البلاد، وعلى حكومة إقليم كردستان.

■ ملاذ سعد

فقد قررت المحكمة الاتحادية العليا 3 قرارات أفضت إلى نشوء أزمة دستورية وخلاف سياسي حاد بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية، كان أولها: استبعاد المحكمة المرشح للرئاسة العراقية عن الحزب الديمقراطي الكردستاني هوشيار زيباري، واستمرار برهم صالح بمهامه إلى حين إقرار الرئيس الجديد، والثاني: إصدارها حكماً بعدم دستورية قانون النفط والغاز في حكومة إقليم كردستان، والثالث: هو قرارها بإلزام حكومة كردستان تسليم الموارد المالية للنفط والغاز إلى بغداد، وإلغاء جميع العقود المبرمة مع الشركات العالمية.

ضغوطات على التحالف الصدري الكردي

اعتبر العديد من السياسيين العراقيين، ومن بينهم هوشيار زيباري، أن قرارات المحكمة الاتحادية العليا صدرت بضغوط ودوافع سياسية، تتمثل أهدافها بضرب التحالف الصدري الكردي والضغط على الإقليم من أجل ذلك، بالتوازي مع ضغوطات أخرى تجري لنفس الهدف، إلّا أن بعض المحللين العراقيين قد ذهبوا أبعد من ذلك، بأن هذه التطورات، وخاصة فيما يتعلق بالشأن المالي وتجارة النفط والغاز، تدفع إقليم كردستان العراق نحو تطبيق استقلاله، خاصة وأن الأرضية القانونية لذلك موجودة- شكلاً- بناء على الاستفتاء القديم بهذا الشأن... لكن ورغم احتمالية هذا الطرح إلا أنه يُعد مستبعداً ضمن ظروف العراق وأزماته اليوم، وظروف وأزمات إقليم كردستان العراق الخاصة نفسها، علماً بأنه يخدم، في نهاية المطاف، المصلحة الأمريكية بالتوتير وإشاعة الفوضى والتقسيم، وينطلق منها، وليحذر العراقيون من هذا الأمر.

تعديل الدستور

بالتوازي مع هذه المشكلة، برز تحذير من نشوء حالة «فراغ دستوري» إثر الخلافات الجارية حول منصب رئاسة العراق، وما مدى دستورية استمرار برهم صالح بمهامه من عدمها، وليصدر عن هذا الأمر- مجدداً- دعوات من داخل العراق لتعديل الدستور، كانت إحداها من رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان بتعديل دستور 2005 معتبراً أنه «صيغ في ظروف تختلف في حينه عن الظروف الحالية ومعظم من اشترك في إخراجه بالشكل النافذ حالياً، هم في مقدمة الداعين إلى تعديله الآن لظروف ومستجدات الواقع السياسي الذي وصل إلى مرحلة خرق الدستور في أكثر من مناسبة، بسبب النصوص الدستورية التي لم تعد مناسبة للمرحلة الحالية... أكثر النصوص الدستورية التي تبرز الحاجة إلى تعديلها هي المواد التي تسببت أحكامها في تعثر تشكيل السلطات، ومنها: تلك التي تشترط موافقة أغلبية ثلثي العدد الكلي لأعضاء مجلس النواب».

إن وضع دستور جديد للعراق يُعد من المهام الضرورية، وتحمل أولوية قصوى من وجهة نظر العراقيين، لكن ما تجري المناورة عليه هو كيفية هذا التعديل وما سينتج عنه، ففي حين تكمن مصلحة العراقيين بكتابة دستور يحمي هويتهم الوطنية وانتمائهم السياسي الموحد شعباً وأرضاً خلافاً للدستور الحالي المصاغ أمريكياً، ضمن منطق المحاصصة، والمعزز للانقسام والطائفية في البلاد، تحاول أطراف أخرى إصدار دستور جديد يتكيف مع الظروف المستجدة من الانسحاب العسكري الأمريكي من البلاد، وانخفاض وزنه مع الحفاظ على جوهره بالمحاصصة والمعزز للانقسام.. فالخلافات الجديدة الناشئة حول المواد الدستورية المعطلة لإقرار الرئاسة أو الحكومة أو غيره ليست بالجديدة في التاريخ العراقي منذ الاحتلال الأمريكي ووجوده، إلا أن ما كان يحلها ولمصلحة من كان هذا الوجود نفسه بوزنه القديم مع الأطراف المرتبطة معه، ليستكمل هذا الطرح الجديد بالتعديل الدستوري، وهو ما أشرنا عليه في مقالات سابقة عن محاولات إعادة إنتاج وتكيف المنظومة العراقية مع المعطيات الجديدة، وهي مهمة حملتها ودفعت بها حكومة الكاظمي بعد انتفاضة تشرين لحماية المنظومة من الانهيار وتثبيتها بتوافق بالحد الأدنى حول كاظمي كرئيس للحكومة بوصفه رجل استخبارات سابق، وتقليص الوزن الإيراني والاستعاضة عنه بموارده الاقتصادية والتجارية من مصادر وموردين آخرين كالخليج العربي والأردن ومصر بذريعة التنويع وحماية الاقتصاد العراقي، وصولاً إلى الانتخابات، لتبدأ الآن طروحات تعديل الدستور ضمن المسار ذاته.

لا يرى العراقيون حلاً لهذه المشاكل إلا بدءاً من وضع دستور وطني جامع جديد بعيداً عن جوهر المحاصصة والطائفية بالتوازي مع إخراج كل الوجود العسكري الأجنبي من البلاد

مبادرة الإطار التنسيقي

إثر هذه التطورات والخلافات العميقة والمتزايدة والتي باتت تهدد وحدة البلاد مجدداً، وتنذر بنشوء حالة صراع مسلح، خاصة بعد أحداث محافظة ميسان واغتيال مناصرين ومعارضين للتيار الصدري فيها، دعا مقتدى الصدر جميع الأطراف إلى التهدئة، وأعلن الإطار التنسيقي عن مبادرة وطنية «للخروج من هذا الانسداد السياسي وفتح آفاق التعاون والشراكة لخدمة الوطن» وفقاً للبيان الصادر عنه، والذي جاء فيه «دعوة كل القوى السياسية والشخصيات الوطنية إلى بدء مرحلة جديدة من التواصل والحوار لإنجاز الاستحقاقات الدستورية، واستكمال المواقع السيادية بما يحقق شراكة حقيقية في إدارة البلد، الذي هو ملك لجميع المواطنين... إننا نمد أيدينا إلى القوى السياسية المعنية بتشكيل الكتلة النيابية الأكثر عدداً... نخص بالذكر الأخوة في التيار الصدري والكيانات السياسية والشخصيات النيابية المستقلة وندعو إلى الجلوس واللقاء والتحاور حول تشكيل الكتلة الأكثر عدداً بشكل جديد... ونبتعد فيها عن منطق المحاصصة وتقسيم الغنائم».

وقد أوجدت هذه المبادرة ترحيباً عاماً من الناحية الوطنية، إلا أنها لم تجد آذاناً صاغية فيما يتعلق بتجاوز منطق المحاصصة بطبيعة الحال، فأيّ من الناهبين أو الساعين إليه لن يتنازل طواعيةً عن مكتسباته، ولا يرى العراقيون حلاً لهذه المشاكل إلا بدءاً من وضع دستور وطني جامع جديد بعيداً عن جوهر المحاصصة والطائفية، بالتوازي مع إخراج كل الوجود العسكري الأجنبي من البلاد، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، والحد من تدخلات الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية للعراق، ولتصبح بعد ذلك أنشطة مكافحة الإرهاب والفساد أمراً حقيقياً ومثمراً، وتتاح للعراقيين فرصة إقامة انتخابات برلمانية ورئاسية ديمقراطية وحقيقية في البلاد، تتضمن وتضمن وجود ممثلين عنهم فيها.

بايدن: ثقوا بي روسيا ستغزو أوكرانيا في يومٍ ما!

بعد أن حددت الولايات المتحدة موعداً لبدء الغزو الروسي المزعوم لأوكرانيا في 16 من شباط الجاري، لم يكن أمام المراقبين إلا انتظار الموعد المعلن، وما أن انقضى هذا اليوم حتى ساد انطباعٌ عام بأن الأمور تتجه نحو التهدئة، وذلك على الرغم من الخروقات المتكررة التي تجري في شرق أوكرانيا، والخطاب الإعلامي التحريضي المستمر.

■ علاء ابوفرّاج

يبدو السبب الذي يمنع الاستفزازات في أوكرانيا من التحول إلى حرب شاملة لا يزال مجهولاً بالنسبة للبعض وخاصة أن الماكينة الإعلامية تحاول حتى اللحظة صرف الانتباه عمّا يجري فعلاً في أوروبا والعالم.

خلصت مادة سابقة نشرت في جريدة قاسيون بعنوان «ما الذي يمكن أن يوقف الحرب قبل ساعات من اندلاعها؟» إلى استنتاج مفاده: أن الضمانة الوحيدة لمنع الحرب هو إصرار موسكو على الاشتباك بشكل مباشر مع الولايات المتحدة دونً الغوص في مستنقع الصدام مع الدول الأوروبية، وأظهرت الأيام الأخيرة الماضية أن لدى الدول المؤثرة فعلاً في أوروبا رغبة حقيقية لتجنب الصدام مع روسيا، كونهم يدركون حجم الكارثة التي يمكن أن تلحق بهم إذا ما حصل هذا الاشتباك فعلاً. ولكن وعلى الرغم أن ما سبق بات واضحاً بشكل جلي إلا أن أوكرانيا تشهد حتى اللحظةً محاولات للتوتير مما يشوش رؤية البعض.

الولايات المتحدة والتحريض المستمر

المثير للاهتمام، أن الولايات المتحدة وبريطانيا تقومان حتى اللحظة بالتحذير «من خطر الغزو الروسي الوشيك»، فبعد أن حذر الرئيس الأمريكي من أن موعد الغزو المفترض هو 16 شباط، عاد في 18 لتقديم مواعيد جديدة، ولكنه تجنب هذه المرة ذكر تاريخ محدد، بل بات يستخدم تعبيرات فضفاضة أكثر مثل: «الأسبوع المقبل» أو «الأيام القليلة القادمة»، وذهبت بريطانيا إلى سلوك متطابق مع السلوك الأمريكي المذكور، فصرّحت وزيرة الخارجية البريطانية اليوم 20 شباط، بأن «أسوأ سيناريو لتطور الأحداث، يمكن أن يحدث في الأسبوع المقبل» وتضاف إلى تحديد هذه المواعيد الكاذبة ممارسة نوع من التصريحات والتحركات المريبة والأعمال الاستخباراتية الخبيثة التي يقرؤها البعض بوصفها مؤشرات بدء الحرب المتوقعة، في الوقت التي يتضح مع الوقت أنها جزء من حملة التضليل الممنهجة، والتي بات يقودها رأس الهرم الغربي «في واشنطن» بشكل مفضوح، فقام بايدن على سبيل المثال بقطع زيارته إلى أوهايو بسبب «حدث طارئ صغير في أوروبا»، وصرح أيضاً بأنه يرى أن مغادرة الرئيس الأوكراني للبلاد لحضور مؤتمر ميونخ للأمن الذي انعقد في الفترة بين 18 و20 الشهر الجاري، بوصفها خطوة غير حكيمة، لأن الرئيس الروسي يمكن أن يستغل فرصة غياب الرئيس الأوكراني حسب بايدن، وجرت إلى جانب هذه التصريحات بعض الأعمال المجهولة، مثل: الهجوم الإلكتروني الذي تعرضت له وزارة الدفاع الأوكرانية في يوم 15 شباط، تماماً مثلما تنبأت واشنطن بفرق أنه لم يكن تمهيداً للغزو الروسي المزعوم، بل ربما كانت محاولة أمريكية لدفع أوكرانيا للقيام بحماقات عسكرية.

لا شك أن واشنطن تدرك أثر هذا السلوك على مصداقيتها في العالم، وتحديداً بالنسبة لحلفائها الغربيين، ولكن الواضح أن الحاجة إلى الحرب باتت أكثر من أن يتم استيعابها ضمن حدود البروتوكولات الدبلوماسية، فالرئيس الأوكراني شكك بشكل غير مباشر بمصداقية معلوماتً الاستخبارات الأمريكية، لا بل اعتبر أن الاستخبارات الأوكرانية مرجعه، وهي من يحدد تحركاته في رده على انتقادات السفر التي وجهها بايدن. في خطوة مثيرة للضحك فعلاً، فالأطراف التي تروج واشنطن أنها تستعد لخوض حرب مصيرية تتصرف بشكل مختلف في الواقع، ولكن هذا لم يعدً مهماً بالنسبة لواشنطن، التي باتت تتصرف على أساس أنها قادرة على خلق حرب في الإعلام، والتصرف كما لو أنها قائمة فعلاً حتى لو كانت مجرد أكاذيب.

ماذا عن التصعيد في الدونباس؟

القول بأن احتمالات تحول التوتر الحالي إلى حرب شاملة لا يلغي أن درجة التوتر باتت مرتفعة جداً في منطقة الدونباس، فحسب بعثة المراقبين الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فقد وصل عدد الانتهاكات مؤخراً إلى أكثر من 870 انتهاكاً في الفترة الماضية، ويجري حسب تصريحات رسمية إجلاء المدنيين إلى روسيا من جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك المعلنتين ذاتياً، وقد تم إجلاء الآلاف حتى اللحظة، ومعظمهم من النساء والأطفال، وتقوم روسيا بتحديد مناطق لاستقبال الأعداد المتزايدة من النازحين.

تشكّل هذه الأحداث مؤشرات حقيقية على ارتفاع احتمالات التصعيد، وهي أمرٌ متوقع، فالحرب لم تهدأ فعلياً في هذه المناطق منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، وعلى الرغم من أن التطورات الأخيرة تعتبر تطورات نوعية، إلّا أنها لن تخرج عن سياق الأزمة الأوكرانية الداخلية، ما لم تدخل روسيا بشكل مباشر وواسع بصدام عسكري مع أوكرانيا، وهو الاحتمال المستبعد، حتى أن عمليات إجلاء السكان المدنيين من شأنها أن تخفف الضغط على روسيا إذا ما تعقدت الأوضاع الميدانية وازدادت وتيرة الأعمال العسكرية، فتعريض السكان المدنيين للخطر يعتبر أحد السيناريوهات التي تعوّل عليها واشنطن لتوريط روسيا في حرب مفتوحة مع أوكرانيا، وخصوصاً أن معظمهم ينتمون إلى القومية الروسية.

الخطوات العسكرية التقنية التي سترد فيها موسكو على تجاهل الغرب لمطالبها أوسع بكثير من خط الحدود مع أوكرانيا

التحركات الروسية أوسع من حدود أوكرانيا

ينبغي التأكيد مجدداً، أن ما يجري أوسع بكثير من حدود أوكرانيا، وهذا ما يجعله مركز الاهتمام الكبير، ففي تصريحات لوزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك أنه «مع نشر غير مسبوق لقوّات على الحدود مع أوكرانيا ومطالب تعود إلى الحرب الباردة، تتحدى روسيا المبادئ الأساسيّة لنظام السلام الأوروبي» والمثير للانتباه في هذه التصريحات، اعتبار أن ما جرى في الحرب الباردة صفحة جرى طيها منذ زمن! في الوقت الذي تعد فيه نتائج هذه الحرب هي موضوع التصعيد الأخير، فإن كانت حدود الحرب الباردة بين الغرب وروسيا هي الجدار الفاصل بين ألمانيا الشرقية والغربية في ذلك الحين، فهي اليوم الحدود المباشرة لروسيا مع أوكرانيا، أي أن العقود التي تلت الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي سمحت للولايات المتحدة بالتوسع شرقاً إلى تلك الدرجة التي لم يعد بالإمكان قبولها روسياً، وخصوصاً بعد أن استطاعت روسيا تجاوز الكثير من أسباب تراجعها في تلك الحقبة. وهذا ما يجعل هذه المطالب الروسية شديدة الراهنية بالنسبة لموسكو، وتشكّل الضمانات الأمنية هذه شرطاً ملزماً بالنسبة لروسيا، ولذلك تحرص موسكو مجدداً على توسيع نطاق الاشتباك لا حصره ضمن أوكرانيا، فالتحرّكات العسكرية الروسية في البحر المتوسط، وزيارة وزير الدفاع الروسي إلى سورية، تؤكد مجدداً أن «الخطوات العسكرية التقنية» التي سترد فيها موسكو على تجاهل الغرب لمطالبها أوسع بكثير من خط الحدود مع أوكرانيا وهو ما يضع التوسع الأمريكي المفرط في العالم على المحك، مما يجعل إصرار بايدن على قول الأكاذيب خسارة صغيرة في سبيل تجنب تلك الخسارة الأكبر.

جهود السلام الليبية مهددة

لا يزال خطر نشوء حالة من ازدواجية السلطة قائماً في ليبيا، حيث أعلن رئيس الحكومة الليبية المكلف فتحي باشاغا عن بدء مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة مع مختلف الأطراف، وفي الوقت نفسه أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية الحالي عبد الحميد الدبيبة أنه شكل لجنة وزارية لاختيار فريق وطني من أجل وضع خطة لتنظيم الانتخابات في شهر حزيران المقبل.

ويعني إعلان الدبيبة أن حكومته وبرئاسته تعتزم متابعة مهامها حتى شهر حزيران، في حين بدأ باشاغا بالمشاورات لتشكيل الحكومة وبمهلة 15 يوماً لتشكيلها وتقديمها للبرلمان، بعد قرار صدر عن مجلس النواب الليبي بهذا الشأن.

وقد أصدر 54 عضواً من مجلس الدولة الليبي بياناً يرفضون فيه قرار البرلمان بتكليف فتحي باشاغا رئيساً للوزراء بدلاً من عبد الحميد الدبيبة، وجاء فيه أن «ما صدر عن مجلس النواب لا تعد إلا مقترحات إلى حين نقاشها والتصويت عليها بجلسة رسمية ومعلنة بالمجلس الأعلى للدولة» وصرح رئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري: أن قرار البرلمان هو «إجراء غير سليم»، وفضلاً عن حالة الانقسام الداخلي بدأت ملامح اعترافات بباشاغا على المستوى الدولي أيضاً، مما يعزز من المشكلة الجارية ما لم تحل سريعاً مع حكومة الدبيبة.

إثر هذه التطورات والصراعات السياسية بين مختلف الأطراف، حذرت اللجنة الليبية العسكرية المشتركة 5+5 من أن جهود السلام في ليبيا باتت مهدة ومعرضة للانهيار، وقالت في بيان لها: إن هناك «مخاوف حقيقية باتت تساورهم من أن جهود السلام التي عملت عليها اللجنة خلال الفترة الماضية، باتت مهددة ومعرضة للانهيار» ودعت فيه جميع الأطراف إلى ضبط النفس، وتغليب مصلحة الوطن، والإسراع في إجراء الانتخابات باعتبارها مفتاحاً للوصول بالبلاد «إلى بر الأمان».

وبالتوازي مع ذلك، خرج الليبيون بمظاهرات يوم 17 من الشهر الجاري إحياء للذكرى الـ 11 لانتفاضة شباط في عدة مدن ليبيا، كانت بنغازي منها، وطالبوا خلالها بإنهاء الانقسام بين الأطراف السياسية الليبية، والتوصل إلى توافقات بين أطراف النزاع.

السودان... الاستعصاء قائم والمبادرات مجمدة

أطلقت قوات الأمن في السودان قنابل مسيلة للدموع على محتجين تجمعوا في وسط العاصمة الخرطوم، وفي الوقت الذي تستمر الاحتجاجات في السودان، لا تبدو إلى الآن احتمالات واضحة لمخرج جدّي من الأزمة الشاملة التي تشهدها البلاد.

■ عتاب منصور

يجري الحديث عن مجموعة من المبادرات والمساعي لحل الأزمة السودانية، واحدة من قبل الأمم المتحدة، وأخرى من قبل الاتحاد الإفريقي، وقدّم عبد الفتاح البرهان رئيس المجلس السيادي السوداني أربعة محاور رأى فيها مخرجاً لأزمة السودان.

محاور البرهان الأربعة

البنود الأربعة التي قدمها البرهان تشمل: تشكيل ما أسماه حكومة كفاءات وطنية ومستقلة، يرافقها إطلاق عملية حوار شامل يشمل كل القوى السياسية في البلاد، باستثناء حزب المؤتمر الوطني الذي حكم السودان في زمن الرئيس السابق عمر البشير، وتضمنت المحاور إجراء انتخابات حرة ونزيهة على أن تجري في نهاية الفترة الانتقالية، يرافقها إجراء تعديلات للوثيقة الدستورية «حتى تتوافق مع متغيرات المشهد السياسي في البلاد» حسب تعبيره.

يرى المجلس العسكري في السودان: أن الاتفاق الذي جرى بينه وبين ما عرف باسم «المكون المدني» سابقاً كان تعبيراً عن توازن محدد للقوى، ويرى أن هذا التوازن قد اختل لصالحه خلال الفترة الماضية، وهي قراءة قريبة إلى الواقع إلى حد كبير، وهي ما تدفعه إلى محاولات لفرض تعديلات على شكل المرحلة الانتقالية ومخرجاتها. في الجهة المقابلة، لا يبدو أن قوى المعارضة قادرة حتى اللحظة على تقديم برنامج بديل، وخصوصاً أنها تضع على رأس أهدافها إسقاط المجلس العسكري بشكل كامل، وعلى إعادة هيكلة الجيش والقوى الأمنية. وهو ما من شأنه تعقيد الأوضاع بشكل أكبر، عبر سد المخارج المحتملة التي يمكن أن تنتج عبر التفاوض.

الصورة عالمياً

• كشفت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، أن وفداً من المجلس ومن الخارجية الأمريكية سافر إلى السعودية لبحث الصراع في اليمن، والتأثير الاقتصادي لأي تطور في منطقة الدونباس.

• دعا وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، إلى ضرورة الإصغاء إلى المخاوف الأمنية المشروعة لروسيا وإيجاد حل بشأنها. وعارض إطلاق حرب باردة أخرى وأكد ضرورة سعي الجميع للسلام.

• أطلقت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين السبت 19 شباط في مؤتمر ميونخ للأمن تصريحات اتهمت فيها روسيا بأنها شرعت في «تقويض» الهيكل الأمني الأوروبي.

• ذكرت وسائل إعلام «إسرائيلية» ظهر يوم الجمعة 18 شباط أن طائرة مسيرة اخترقت أجواء شمال فلسطين المحتل لمدة أربعين دقيقة ولمسافة 70 كم وعادت للأراضي اللبنانية.

• كشفت نائلة نويرة، وزيرة الصناعة والطاقة التونسية، أن الحكومة التونسية سترفع أسعار الكهرباء والمحروقات. واعتبرت نويرة أن هذه الإجراءات الخطيرة تأتي بهدف خفض عجز الطاقة في ظل ارتفاع أسعار النفط.

• اعتدت قوات الاحتلال على الأهالي والمتضامنين في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة، وأجبرتهم على إخلاء الحي، كما اعتقلت شاباً مقدسياً.

الناتو وأزمة أوكرانيا: سفينة

مع كلّ يوم جديد نسمع جعجعة وضجيجاً حول الأزمة في أوكرانيا، ومعظمه يأتي من واشنطن. ومع إعلان روسيا عن سحب جزء من قواتها من على الحدود مع أوكرانيا، وعودة التوتر إلى الحدود بعد ذلك، ومضيّ الأمريكيين والبريطانيين بدعاياتهم التصعيدية، ومواقف الأوروبيين المتباينة، تظهر مدى هشاشة موقف الناتو يوماً بعد آخر. بات ضعف الناتو وعدم قدرته حتّى على الظهور قوياً في العلن أمراً لا يمكن إخفاؤه. وحتّى الأوكرانيون يعلنون في كلّ مكان- آخرها على لسان سفيرهم في المملكة المتحدة– عدم رغبتهم بعد اليوم بأن يكونوا جزءاً من الناتو «تفادياً لحرب مع روسيا». يمكن لما قاله سكوت ريتر، رجل المخابرات الأمريكي الذي عمل في الاتحاد السوفييتي من قبل، أن يصوغ مدى ضعف الناتو: «لو كان هدف روسيا تدمير أوكرانيا لتمّ ذلك بأيّ وقت، ولكنّ هدفها تدمير الناتو بعدم فعل شيء سوى إظهار مدى ضعفه».

■ عدد من الكتّاب
ترجمة وإعداد: أوديت الحسين

الناتو الذي تشكّل في الأصل من 12 دولة من أجل «إبقاء الروس خارجاً، والأمريكيين داخلاً، والألمان أسفلَ»، كان في الأصل نادياً للدول التي يجمعها شيء مشترك: حماية الديمقراطيات الغربية تحت مظلّة القوة العسكرية الأمريكية. ثمّ وفي وقت مبكر انضمّت تركيا واليونان وإسبانيا والبرتغال، ليصبح الناتو تحالفاً للدول الـ 16 المصممة على الوقوف في وجه أيّ توسّع سوفييتي في أوروبا الغربية.

لكنّ الناتو منذ تأسيسه، من وجهة نظر سياسية، كان في حالة من الفوضى. أدّت الحركات القوية المؤيدة للشيوعية في فرنسا وإيطاليا إلى وضع الولايات المتحدة في موقف غير لائق، عندما بدأت تستعمل أجهزة مخابراتها في التلاعب بالشؤون السياسية الداخلية للدول الحليفة، من أجل عدم السماح للشيوعيين بالوصول– بشكل ديمقراطي– إلى السلطة. كانت الفوضى عارمة: نفذت ألمانيا الغربية سياستها الأوروبية بشكل منفصل عن الأمريكيين عندما بدأت تسعى إلى علاقات أفضل بألمانيا الشرقية، الأمر الذي أثار الذعر في الدوائر الأمريكية. أمّا فرنسا التي أهانها هيمنة الولايات المتحدة على هيكل القيادة العسكرية في الناتو، فسحبت قواتها من الخدمة تحت قيادة الناتو لتمنح نفسها مساحة حريّة حركة سياسيّة أكبر. أمّا تركيا واليونان فقد دخلتا في حرب باردة خاصة بهما، ذابت برودتها واشتعلت في 1974 على جزيرة قبرص.

رغم ذلك، بقي الصمغ الذي جمع دول التحالف معاً هي المادة 5 من ميثاق الناتو التي تنصّ على واجب الدفاع الجماعي عن أيّ عضو يتعرّض للهجوم. لم يكن واجب الدفاع الجماعي للدول في الناتو عسكرياً بالضرورة، بل تترك لكل دولة عضو تحديد طبيعة ومدى مساهمتها. لم يكن هناك الكثير من الشكوك في تنفيذ المادة 5 أثناء الحرب الباردة، مع وجود جيش دائم للناتو في حالة استعداد قتالي في ألمانيا الغربية. وكذلك قوات بحرية وجوية كبيرة في البحر الأبيض المتوسط على أهبة الاستعداد. ارتكزت قوات الناتو بشكل رئيسي على وجود أمريكي هائل يضم عشرات الآلاف من المقاتلين وعشرات آلاف المركبات المدرعة، وآلاف الطائرات المقاتلة، ومئات السفن البحرية. ثمّ بعد 1991 بدأت كلّ دولة بتنفيذ عمليات إعادة هيكلة على أساس متطلبات سياساتها وليس متطلبات الحلف.

متطلبات الإمبريالية والردع الروسي

في هذه الفترة أيضاً تحوّل الحلف من الصبغة الدفاعية إلى المشاركة في عمليات هجومية، مثل هجومه على الأراضي اليوغسلافية، وحملة القصف ضدّ صربيا، بالرغم من أنّ صربيا لم تهاجم أحداً من أعضاء الناتو. الأمر الذي تلاه استدعاء الولايات المتحدة لقوات الناتو للمشاركة في عملياتها في أفغانستان والعراق وفقاً للمادة 5. لكن حتّى في ذلك الحين، أبدى عددٌ من أعضاء الناتو الرئيسيين التململ وامتنعوا في البدء عن المشاركة في المغامرات العسكرية التي تلت 11/9، وعلى رأسهم ألمانيا وفرنسا.

دفع هذا الأمر وزير الدفاع الأمريكي في ذلك الوقت إلى انتقاد ما سمّاه «أوروبا القديمة» والتركيز على «أوروبا الجديدة». جاء ذلك بعد أن كان الناتو قد بدأ بالتوسّع شرقاً منذ نهاية التسعينيات، ليكمل ذلك نحو ضمّ دول البلطيق، وينقل بذلك الثقل الجيوسياسي للناتو إلى الشرق الأوروبي. لكنّ ذلك عنى وضع الناتو في مسار تصادمي مباشر مع روسيا، الذي اختار معظم أعضاء الناتو تجاهل رأيها في ذلك الوقت. بحلول 2008 أصبح الناتو شيئاً متضخماً لا يمكن رؤيته بأنّه المنظمة التي تمّ تأسيسها في 1949 ذاتها، ولم تكن شهيته للتوسّع تعرف حدوداً، فبدأ بعرض العضوية على دولتين سوفييتين سابقتين: جورجيا وأوكرانيا.

لكنّ هذا الشيء المتضخّم الذي يثير الإعجاب على الورق، كان يشوبه خللٌ رئيسيٌّ لا يمكن لأيّ نفخ إعلامي أن يجعله يختفي: إنّه الخلل القاتل المتمثّل بالنقص المطلق في القوّة العسكرية الحقيقية من جانب مكونات الناتو غير الأمريكية. إنّ دول الناتو الرئيسية: كندا وهولندا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا، لم تتمكن من إنجاز حتّى مهامها الرئيسية في ميادين مثل أفغانستان، دون الدعم اللوجستي الأمريكي.

عنى هذا الكثير من الأشياء، لكن على رأسها أنّ الناتو يخدم مصالح الولايات المتحدة فقط، دون إيلاء أيّ اعتبار لمصالح الأوروبيين. أثبت القرار الأمريكي الأحادي بالانسحاب من أفغانستان دون التشاور مع الحلفاء، أنّ دول الناتو الأخرى لا خيار لها سوى تنفيذ ما تقرره الولايات المتحدة. ثمّ جاءت قضيّة جورجيا وأوكرانيا لتثبتا الأمر أكثر. كانت روسيا منذ 2001 تصرخ بأنّ توسع الناتو يهدد مصالحها وأمنها القومي، لكنّ دول الناتو، وسادته في الولايات المتحدة، تجاهلوا ذلك لاعتقادهم أنّ روسيا ضعيفة للغاية على الصعيدين العسكري والاقتصادي.

لكن بينما كان الناتو يطارد أشباح ما بعد 11 أيلول في الشرق الأوسط وأفغانستان بأمر من السادة الأمريكيين، عملت روسيا على إصلاح اقتصادها وجيشها. في عام 2008 كانت روسيا حازمة بالرد على جورجيا بحرب قصيرة ولكن ذات دلالات كبيرة وطويلة الأمد، وفي عام 2014 ردّت على الخطط الأمريكية في أوكرانيا بإعلان التحدي الكامل بضمّ شبه جزيرة القرم ودعم القوات الموالية لروسيا في الدونباس.

هناك شيء غاية في الأهمية يجب ملاحظته بشأن الأزمة الحالية في أوكرانيا، ففي حين أنّ القضايا الأساسية هي مجرّد نتيجة ثانوية لتجاوزات الناتو، فتوقيت الأزمة يعتمد على جدول زمني روسي محدد بأهداف روسية، وبقراءة صحيحة للمتغيرات الدولية، وللقدرات الروسية. بالنسبة لروسيا لن تحقق أهدافها في الوقت الحالي باستخدام القوة العسكرية المباشرة، بل بإظهار قدرتها عند اللزوم على استخدام القوة العسكرية، الأمر الذي يجبر الناتو على الرد بطريقة تكشف عجز الناتو الذي فقد سبب وجوده منذ زمن بعيد، وبدأ يتعثّر بمهمّة احتواء روسيا، التي لا يتحد خلفها أعضاء الناتو وليسوا تواقين لتنفيذها.

عبر محاولة عسكرة الأزمة الأوكرانية، كشف الناتو عن العجز المطلق لديه. أولاً وقبل كلّ شيء، بعد أن ألقى بطعم عرض العضوية على أوكرانيا على مدار الأعوام الأربعة والعشرين

كان الناتو قد بدأ بالتوسّع شرقاً منذ نهاية التسعينيات ليكمل ذلك نحو ضمّ دول البلطيق وينقل بذلك الثقل الجيوسياسي للناتو إلى الشرق الأوروبي

غارقة يريد الجميع مغادرتها

الماضية، اضطرّ الناتو اليوم للاعتراف بأنّه لن يكون قادراً على الدفاع عن أوكرانيا في حال قيام روسيا بأيّ عمل عسكري مباشر.

وداعاً أيّها الناتو!

ناقش ميديا بينجامين ونيكولاس ديفيس احتمالاً كان كثيرون يتحدثون عنه وعن كون أمريكا ستدفع تجاهه: قيام أوكرانيا بالتصعيد بالبدء بالضربة الأولى بذريعة استرجاع القرم والدفاع عن الدونباس، أو البدء بالتصعيد ولو بشكل أقلّ حدّة. جاء ذلك بشكل خاص مع تحذير المسؤولين في جمهورية القرم وجمهورية الدونتسك منذ أشهر من نوايا أوكرانيا التي تضع أكثر من 150 ألف مقاتل مجهزين بأسلحة أمريكية جديدة لمهاجمتهما. بدا هذا السيناريو منطقياً مع الشحنات الضخمة من الأسلحة الأمريكية والغربية التي تصل إلى أوكرانيا بحجّة ردع الغزو الروسي. خاصة أنّ ذلك تزامن مع حملة دعائية نظمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على مرأى من الجميع، مع «كشوفات» استخبارية طازجة وإعلانات رفيعة المستوى لتحميل المسؤولية بالتصعيد لروسيا، ما ذكرنا بحملات الدعاية لأسلحة الدمار الشامل في العراق.

لكنّ الأوكرانيين الذين علموا أنّه لا أحد سيهبّ لمساعدتهم، كانوا سريعين بإنكار حدوث هذا الأمر، ولو كان بشكل غير مباشر عبر التقليل بشكل علني من جديّة قيام روسيا باجتياح أوكرانيا، الأمر الذي تردد على لسان جميع المسؤولين الأوكرانيين بدءاً من الرئيس زيلينسكي. الروس بدورهم، وهم الذين لديهم حضور استخباري كبير في أوكرانيا بكلّ تأكيد، أقلّ خوفاً من هجوم أوكراني على القرم ودونتيسك، وأكثر تركيزاً على التوسّع الأمريكي ومحاولات التوتير، رغم عدم استبعادهم حدوث ذلك والاضطرار للتحرّك. سيظهر مثل هذا السيناريو الانقسامات الداخلية في الناتو بشكل أوسع وأكثر حدّة. مع اتخاذ الدول الأعضاء في الناتو مواقف مختلفة من المسألة في أوكرانيا، بدا بأنّ مثل هذا التحرّك قد يصيب الناتو بمقتل. فالأوروبيون غير مستعدين للتضحية بمصالحهم الاقتصادية واستقلالهم، وتوريدات الغاز من روسيا، من أجل خدمة ناتو أمريكي لا يقيم لهم وزناً. وضعت الأحداث الأخيرة في أوكرانيا الاتحاد الأوروبي بين خيار العودة إلى دوره في الحرب الباردة كخطّ مواجهة في حرب نووية محتملة، أو الاستمرار بنهج التعاون السلمي الذي بناه بثبات وبالتدريج منذ 1990.

قد تتمكن واشنطن من إلقاء اللوم على الروس كما تشاء إذا ما قررت دفع أوكرانيا لتصعيد الصراع، لكنّ الحكومات الأوروبية ووكالاتها الاستخبارية لن تنصاع بالضرورة لما تمليه واشنطن عليها. المؤسسات والوكالات– وحتّى قادة عسكريون– من ألمانيا وفرنسا كانوا واضحين بإشاراتهم إلى أنّهم لن يتبعوا واشنطن بشكل أعمى هذه المرّة، رغم أنّه لا أحد يمكنه أن يعلم ما سيحدث.

بالنسبة للولايات المتحدة، من الواضح والمستقرّ أنّ هدفها من كامل التصعيد أن تهندس انفصالاً كلياً بين روسيا والاتحاد الأوروبي، وأن تُخضع أوروبا للولايات المتحدة. يبدو ذلك جلياً عبر عرقلة ألمانيا عن إتمام خطّ السيل الشمالي 2 المقدّرة قيمته بـ 11 مليار دولار، وهو الأمر الذي يعني أن تصبح ألمانيا معتمدة كلياً في إمدادات الطاقة على الولايات المتحدة وحلفائها.

نجحت الولايات المتحدة عند خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بأن تفصلها عن دول أوروبا وأن تعزز معها «علاقاتهما الخاصة». رغم عدم تمكننا في الحقيقة أن نعتبر أنّ مثل هذا التحالف سيضيف الكثير للولايات المتحدة، خاصة من الناحية العسكرية، سواء عندما رأينا اضطرار البحرية الملكية للجوء إلى سفن هولندية لحماية حاملة طائراتها في المحيط، أو إذا ما نظرنا إلى تقرير «المؤسسة الملكية المتحدة للخدمات» الذي خلص إلى أنّ القوات البريطانية «سيتمّ التفوق عليها بشكل كلي» في أيّ نزاع مع روسيا في شرق أوروبا. ماذا عن بقيّة أوروبا؟

بدأ أعضاء الناتو يدركون بأنّهم ضمن منظمة ضعيفة تتعارض مع مصالحهم قامت هنغاريا بعقد صفقة الغاز الخاصة بها مع روسيا في تحدٍّ مباشر لتوجيهات الولايات المتحدة بالانسحاب

اليوم، الصين والاتحاد الأوروبي «بقيادة فرنسا وألمانيا» شريكان تجاريان رائدان، وهو الموقع الذي كانت تشغله الولايات المتحدة قبل الصين. إن كان لإستراتيجية الولايات المتحدة أن تنجح، فعليها أن تنصب «ستاراً حديدياً جديداً» يمنع انخراط أوروبا ولعبها دوراً مستقلًا في النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب.

المشكلة أنّ الأمريكيين يحاولون كما يُقال «إغلاق باب الحظيرة بعد أن هرب الحصان». فالاتحاد الأوروبي ورغم مشكلاته والانقسامات داخله لا يزال قوّة اقتصادية مستقلة، والانقسامات السياسية إذا ما تمّت مقارنتها بالفوضى والفساد السياسي المستشري في الولايات المتحدة أقلّ بكثير. يحاول الاتحاد الأوروبي أن يكون شريكاً تجارياً أكثر موثوقية في التجارة الدولية من الولايات المتحدة، التي بدأت بامتصاص نفسها، والتي تبدّل مواقفها بتبدل إداراتها، ولا يمكن ائتمان جانبها حتّى بالنسبة للحلفاء. إذا ما نجحت الولايات المتحدة بإشعال الحرب في أوكرانيا، رغم الجهود التي تبديها روسيا للتهدئة، فسيعني أنّ أوروبا سيكون عليها الاختيار سريعاً بين الانعزال وراء ستار حديدي أمريكي يفصلها عن روسيا والصين اللتين تنسقان وتتحالفان وتعلنان للعموم بأنّهما ترفضان الهيمنة الأمريكية، خاصة أنّ الروس لن يقدموا على اجتياح أوكرانيا دون أن يكون لديهم حسابات ربح وخسارة تضمن لهم أنّ أي موقف تبديه أوروبا لن يؤثّر على قرارهم، ويبدو هذا من الناحية النظرية ممكناً للروس إذا ما أخذنا بالاعتبار تنسيقهم مع الصين واعتمادهم عليها في التنمية المتبادلة.

القفز من المركب الغارق

بدأ أعضاء الناتو يدركون بأنّهم ضمن منظمة ضعيفة تتعارض مع مصالحهم. قامت هنغاريا بعقد صفقة الغاز الخاصة بها مع روسيا، في تحدٍّ مباشر لتوجيهات الولايات المتحدة بالانسحاب. كانت كرواتيا وبلغاريا واضحتين في أنّهما لن تسمحا بنشر قوات على أراضيهما لدعم موقف الناتو في أوكرانيا. أعلنت تركيا أنّها ترى بأنّها لن تسمح لمواقف الناتو بإضعافها عبر إجبارها على محاربة روسيا في البحر الأسود. لكن ربّما اللحظة الأهم هي في الإحراج الذي تعرضت له قوتان رئيسيتان في الناتو: ألمانيا وفرنسا.

عندما سافر الرئيس الفرنسي إلى روسيا لمحاولة التفاوض على حلّ للأزمة الأوكرانية، اضطرّ لمواجهة حقيقة أنّ روسيا لن تتفاوض مع فرنسا دون قيام الولايات المتحدة بالإعلان عن كونها تدعم ما ستؤول إليه المفاوضات مع الرئيس الفرنسي. الروس واقعيون: الولايات المتحدة مهمة، أمّا الفرنسيون فلا.

بالمثل، اضطرّ المستشار الألماني لالتزام الصمت أثناء زيارته إلى البيت الأبيض، بينما كان الرئيس الأمريكي «يتوعد» بأنّه سيقوم بشكل أحادي بإيقاف خطّ أنابيب السيل الشمالي 2، رغم أنّ الولايات المتحدة ليست مشتركة في إنشاء وإدارة خطّ الأنابيب. كان بايدن يشير ضمنياً إلى أنّ الأمريكيين لا يرون في ألمانيا أكثر من مستعمرة للولايات المتحدة.

المسمار الأخير في نعش الناتو كان في الإعلان الروسي–الصيني المشترك بمناسبة افتتاح الأولمبياد الشتوية في بكين: الصين تقف بكامل وزنها وراء اعتراض روسيا على توسّع الناتو في أوكرانيا. إذاً لم تعد الصين تنأى بنفسها عن التدخل في الأحداث الدولية، وكانت واضحة في إعلانها المشترك مع روسيا بأنّهما لن تسمحا للولايات المتحدة عبر الناتو بإعادة إحياء النظام العالمي أحادي القطب، فمن شاء فليبقَ ويتحمّل العواقب، ومن شاء فليجهّز نفسه لحجز مقعد في النظام العالمي الجديد.

كان الروس ماهرين في الكشف عن الضعف الحقيقي في الناتو للعالم، الأمر الذي بدأوا به منذ عام 2008 في جورجيا، ليتمموه اليوم في الأزمة الأوكرانية. على المرء أن ينظُر إلى الأزمة الأوكرانية بوصفها جولة من محاولات الولايات المتحدة إدامة هيمنتها عبر الناتو، الأمر الذي ينقلب عليها بعدم قدرتها على إبقاء الصمغ الذي يجمع بين أعضائه. اليوم تكشّفت الانقسامات بين أعضاء الناتو فيما يخصّ أوكرانيا، ولكنّها ستزداد مع مرور الأيام لتصبح شرخاً لا يمكن الإبقاء عليه. قد يستغرق الأمر أعواماً حتّى نسمع بأنّ الناتو لم يعد موجوداً على الورق، لكن في الحقيقة علينا أن ندرك بأنّه انتهى في التطبيق العملي.

■ بتصرّف عن:

https://www.newagebd.net/the-ultimate-end-/162672/article of-nato

https://www.commondreams.org/what-going-/17/02/2022/views happen-ukraine

https://www.theweek.co.uk/the-nato-vs-/104574/week-unwrapped russia-who-would-win

المطبوعات العمالية زمن الكساد العظيم

قبل أكثر من نصف قرن، كان الاشتراكيون والشيوعيون في كندا ينظمون ثقافة الطبقة العاملة من خلال المنشورات الصغيرة فخلال اضطرابات الكساد العظيم، كانت وسائل الإعلام المطبوعة جزءاً لا يتجزأ من بقاء الأحزاب العمالية.

■ آندريا هاسنبانك

مطبوعات زمن الكساد

تخيل للحظة أن لديك نسخة من منشور لفصيل يساري صغير ولكنه مشاكس. المجلة سيئة الصنع والطباعة غير متسقة. علاوة على سعر الاشتراك، يطلب منك ناشروه باستمرار الأموال للمساعدة في تعزيز «القضية». تخيل، أيضاً أن مجرد وجود تلك المجلة في منزلك، أو تسليمها إلى صديق، قد يعرضك لخطر الاعتقال أو مراقبة الشرطة. قد ترغب، في ظل هذه الظروف، في تخطي كشك بيع الصحف تماماً.

كان هذا السيناريو الافتراضي هو السيناريو الذي واجهه اليساريون الكنديون في ثلاثينات القرن الماضي، والساعين إلى دعم موجة متنامية من المنشورات الاشتراكية والمؤيدة للعمال في جميع أنحاء البلاد. وعندما نفكر في الثلاثينات، فإننا نميل إلى تخيل عقد من الزوال والاكتئاب. نفكر في الرجال أثناء التنقل بحثاً عن العمل أو الراحة بين الحقول الزراعية الجافة والمراكز الحضرية المكتظة؛ وبدرجة أقل عائلات المهاجرين المرحلين ومعسكرات العمل والسجون.

كانت هذه هي القضايا التي حركت الطباعة اليسارية المستقلة في الثلاثينات. ولعبت المجلات السريعة التي نشرها اليساريون دوراً مهماً في إبقاء الحركة الاشتراكية حية خلال أسوأ سنوات الكساد الكبير.

إن الذراع القوية للدولة جعلت ظروف الفقر والهشاشة في الثلاثينات أسوأ. حيث أقامت معسكرات عمل نائية لاحتواء الرجال العاطلين عن العمل. وضاعفت السلطات جهودها لإنفاذ قوانين الإخلاء والتشرد، وأعادت إحياء قوانين زمن الحرب لاحتجاز وسجن الشيوعيين ومنظمي العمال والمشتبه بهم الأجانب على أساس «التحريض على الفتنة». وتضخم الخوف والاحتجاج في شوارع المدن الكندية، لكن أولاً، وجدوا صوتاً في الصحف والمجلات والمنشورات لليسار الراديكالي المزدهر.

الطبقة العاملة والمطبوعات العمالية

شهدت الثلاثينات من القرن الماضي إطلاق ما يقرب من مئتي صحيفة عمّالية ويسارية جديدة في كندا، بزيادة قدرها 230 بالمئة عن العقد السابق. نشر الاشتراكيون المجلات في كل مدينة رئيسية في جميع أنحاء البلاد باللغات الإنجليزية والفرنسية والفنلندية والأوكرانية. خاطبت هذه الدوريات المزارعين والتجار وعمال المصانع وربات البيوت والعاطلين عن العمل: الطبقة العاملة بكل تنوعها.

من خلال مسح هذه المنشورات، يمكننا تتبع التحول في الوعي السياسي. في بداية العقد، كانت الصحف تميل إلى أن تكون أجهزة للنقابات العمالية المحلية، أو الصحف المنتسبة للشيوعية التي تركز صراحة على بناء التضامن الأممي مع اللون الأحمر. ومع ذلك، اهتزت المنشورات اليسارية بسبب غارة على مكاتب الحزب الشيوعي الكندي من قبل شرطة الخيالة الكندية الملكية في تورنتو في عام 1931، وما تلاها من سجن ومحاكمة على نطاق واسع لقيادة الحزب. أعاد الحادث توجيه العديد من الصحف والمجلات الكندية نحو التركيز المتجدد على الصراع الطبقي الذي يحدث في الوطن. وكان اليسار نشطاً وحازماً وغاضباً.

ونظمت العديد من المجموعات حول الإجراءات القانونية ضد الاستخدام المفرط لسلطة الدولة. واستهدف الراديكاليون الكنديون قوانين مكافحة الفتنة والإرهاب في القسم 98 من القانون الجنائي الذي تم إنشاؤه في أعقاب ضربة وينيبيغ العامة، بالإضافة إلى قوانين الهجرة ونظام معسكر الإغاثة الذي أمرت به وزارة الدفاع الوطني. فخلال هذه الفترة، ابتعدت منشورات مثل «المدافع عن العامل الكندي» عن التعليق على القضايا الأمريكية للتركيز على المزيد من القضايا المحلية.

وبحلول عام 1932، كرست المجلة نفسها لنشر نصوص المحاكمات الكندية، وجمع الأموال للدفاع، وتطوير برنامج المساعدة المتبادلة والتعليم الذاتي القانوني بين العمال. وتُظهر الصفحات الخلفية للمجلة والعديد من المواد الأخرى التي نشرتها رابطة الدفاع العمالي الكندية، نمو شبكة كثيفة من جمعيات المساعدة والنقابات والمجموعات النسائية وجمعيات الملونين. وكررت هذه الشبكات، وإن كان ذلك في صورة مصغرة، ثقافة الحركة الاجتماعية الأكثر رسوخاً في الولايات المتحدة.

مجلة الجماهير ونادي الفنون

في منتصف العقد، أثبتت العديد من المجلات اليسارية وجودها ضمن شبكة الطباعة المتنامية هذه. حصلت مطبوعات مثل «المدافع» و«العامل» على توزيعات شهرية متواضعة، لكنها أظهرت مستوى متطوراً من الإنتاج.

اهتزت المنشورات اليسارية بسبب غارة على مكاتب الحزب الشيوعي الكندي من قبل شرطة الخيالة الكندية الملكية في تورنتو في عام 1931

أراد المشتركون أن تتعامل مجلاتهم الاشتراكية مع قضايا الفن والأدب التي نوقشت في المجلات المطبوعة والإعلامية الشعبية. وكانت أفلام هوليوود، والأداء المسرحي والروايات الحديثة مجالات أراد قراء الصحافة الاشتراكية مناقشتها من منظور يساري. وأرادوا أيضاً المعلومات حول الأشياء التي تحدث في بلداتهم ومدنهم، وقراءتها بلغة الحياة اليومية وليس بلغة الخطاب اليساري الثقيل.

كان نادي الفنون التقدمية في تورونتو على مستوى هذه المهمة. منذ تأسيسه خريف 1931، وبدأت مجموعة من الكتاب والفنانين ورسامي الكاريكاتير والمسرحيين الشباب في إنشاء فن كندي ثوري بشكل واضح. سعى النادي إلى مناشدة العمال والطبقة الوسطى. وبحلول العام التالي، أنشأ النادي فروعاً في مونتريال وفانكوفر ووينيبيغ وهاليفاكس، وأطلق مجلة جديدة: الجماهير. على الرغم من أنها تحاكي بوضوح المنشورات الأمريكية مثل «الجماهير الجديدة»، إلا أن صوت «الجماهير» كان صاخباً وساخراً، على عكس أي شيء آخر من اليسار الكندي في ذلك الوقت. واستمر العديد من مساهميها، في لعب دور مهم في المشهد الأدبي الحديث في كندا.

جلبت المراجعات والتعليقات والاختيارات الأدبية للمجلة عناصر من الفن الواعي سياسياً الذي ينمو في أماكن مثل موسكو أو هارلم. وقبل المطبوعات الكندية السائدة بفترة طويلة، طبعت «الجماهير» مراجعات للأدب السوفييتي وقصائد شخصيات ساهمت في وضع المشتركين في اتصال مع الحركات الأممية.

دور المطبوعات الصغيرة

«الجماهير» هي نموذج لما كان متميزاً جداً عن الصحافة الراديكالية الصغيرة في الثلاثينات منذ إنشائها. ففي المقال الأول من العدد الافتتاحي، أعلن محرروها أن المجلة «تحمل أوراق اعتمادها من الجماهير». وتركت القضايا اللاحقة مناقشة لقيمة الفن في النضال السياسي الجماهيري.

فتحت الجماهير صفحاتها ومواقفها السياسية للنقاش، وأعادت صياغة الرسائل التقليدية إلى المحرر على أنها «نقد ونقد ذاتي». وبناءً على ذلك، رد القراء ببيانات حول وظيفة الدعاية، فضلاً عن انتقادات مفصلة وقاسية أحياناً للرسوم المتحركة والشعر والمظهر العام للنشر. في المقابل، تضمنت «الجماهير»، بالإضافة إلى «المدافع»، مراجعات لمجلات وصحف كندية أخرى، وتأسست شبكة المراسلين. حيث شارك المشتركون في منشورات الطبقة العاملة.

تمثل «الجماهير» و«المدافع» العلامة المائية العالية لقيمة الإنتاج. كانت المنشورات الأخرى أشبه بالنشرات الإخبارية المنقوشة. وفي عام 1936 صدرت «ذا ليدر» وهي رسالة إخبارية شيوعية من إدمونتون، في منتصف الحملة استمر القليل من هذه المنشورات لأكثر من عامين. وغالباً ما تختفي لأشهر، وتعود للظهور بأنماط ومحتوى تمت إعادة تجهيزه.

فهذه المجلات، وعدد لا يحصى من المنشورات الأخرى، هي سجل لحظة تصاعد الوعي الطبقي والعمل العام عند الطبقة العاملة. بالإضافة إلى حركة ثقافية كافحت من خلال غرس السياسة الثورية في الإنتاج الفني وتعليقات الثقافة الشعبية.

الدور الأساسي الذي لعبته المطبوعات العمالية في الثلاثينات في ثقافة الطبقة العاملة مفيد لليسار الحالي. دروسه واضحة: في غياب الفن والثقافة والإبداع، لا توجد حركة.

■ * آندريا هاسنبانك: محاضر في اللغة الإنكليزية والدراسات الإعلامية في جامعة ألبيرتا الكندية.

بين صفحات الكتب العلمية

تصدر الكتب العلمية الأمريكية بكثافة في السنوات الأخيرة وتحاول تقديم الأجوبة على المسائل الملحة التي تواجه البشرية اليوم. كما يحاول مؤلفو هذه الكتب معالجة قضايا الأوبئة والأمراض والخصخصة والزراعة والتاريخ والبيئة وربطها بالملكية الخاصة والرأسمالية.

■ قاسيون

تاريخ الإسفلت

استخدم البشر الإسفلت الطبيعي لآلاف السنين، ولكن تم استخدامه لأول مرة لتعبيد الطرق في القرن التاسع عشر. ثم تم استبدال المنتج الطبيعي بمنتجات ثانوية لتكرير النفط، ومن تعدين رمال القطران. لقد شكل الإسفلت بيئتنا بعدة طرق. فهو الآن مساهم رئيسي في الاحتباس الحراري وتدمير البيئة. «كينيث أورايلي، تاريخ الإسفلت، مطبعة جامعة نبراسكا 2021».

خصخصة كل شيء

«خصخصة كل شيء: كيف غيّر نهب السلع العامة أمريكا، وكيف يمكننا أن نكافح» هو كتاب صادر عن المطبعة الجديدة 2021 لـ دونالد كوهين وألين ميلاليان. ويتحدث الكتاب كيف تجرد المصالح الخاصة السلع العامة من قوتها وتقوض الديمقراطية وتعزز عدم المساواة في المجتمع الأمريكي بشكل متواصل. ويربط الكاتبان مجموعة واسعة من القضايا ويطرحان أسئلة مهمة حول من يتحكم في الأشياء العامة التي نعتمد عليها جميعاً. إنهم يفضحون أزمة الخصخصة الخفية ويقترحون خارطة طريق لاستعادة العالم.

عالم بلا تربة

«عالم بلا تربة: الماضي والحاضر والمستقبل المحفوف بالمخاطر للأرض تحت أقدامنا» هو كتاب صادر عن مطبعة جامعة يال 2021 لـ جو هاندلسمان. ويتحدث الكاتب كيف ستكون مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية حول العالم قاحلة من التربة السطحية خلال هذا القرن. وكيف يخلق الجمع بين زيادة التعرية وزيادة الاحتياجات الغذائية حاجة ماسة للحلول. يكشف عالم الأحياء جو هاندلسمان الروابط المعقدة بين تغير المناخ، وتآكل التربة، والأمن الغذائي والمائي، واكتشاف الأدوية، ويقترح حلولًا.

تاريخ الأوبئة

«الأوبئة على الأرض: المرض ومسار التاريخ البشري» كتاب صادر عن مطبعة جامعة برينستون 2021 لـ كايل هاربر. ويُظهر هاربر التاريخ الضخم للبشر والجراثيم التي سببت ترسخ مجموعة من الأمراض البشرية بعمق في ماضينا التطوري، وكيف أن قصة المرض متشابكة مع تاريخ العبودية والاستعمار والرأسمالية. فغزو البشرية الحديثة للأمراض المعدية جعل الحياة كما نعرفها ممكنة، لكن التغييرات ذاتها التي حسنت صحتنا تزعزع أيضاً استقرار البيئة وتعزز الأمراض الجديدة والفتاكة.

أخبار ثقافية

كسر احتكار الثلوج الاصطناعية

خلّف تنافس الرياضيين الأولمبيين مستوى عالياً في المركز الوطني للتزلج في حي يانتشينغ ببكين، هناك جهود العاملين في مجال العلوم والتكنولوجيا الصينيين والتي استمرت لأكثر من 5 سنوات. حيث يبين كسر الحصار التكنولوجي الأجنبي، وتطوير مستقل للتقنيات الرئيسية لإنتاج مضمار الثلج الجليدي المتوافق مع خصائص المناخ في الصين، وتقديم الدعم العلمي والتكنولوجي للتّنمية المستقبلية لصناعة الجليد والثلج في الصين. وشارك في هذا الإنجاز معهد الشمال الغربي للبيئة والموارد البيئية، التابع للأكاديمية الصينية للعلوم، وجامعة بكين للمعلمين، والأكاديمية الصينية لعلوم الأرصاد الجوية، ومعهد هاربين للتربية البدنية، ومنتزه يوندنغ للتزلج.

المعهد العلمي في صربيا

استأنف المعهد العلمي الروسي الذي تم تأسيسه عام 1928 في العاصمة الصربية بلغراد نشاطه بعد انقطاع دام 80 عاماً. واستضاف المركز العلمي والثقافي الروسي في بلغراد مراسم تقديم النسخة المجددة للمعهد الذي أسس بناء على قرار صدر عن مؤتمر المنظمات الأكاديمية الروسية في الخارج، ليصبح مؤسسة تجمع عدداً كبيراً من العلماء الروس الذين غادروا وطنهم إلى يوغوسلافيا بداية القرن العشرين. وتخصص المعهد في البحوث الإنسانية والطبيعية في ماضي الروس والصرب وحاضرهم، إضافة إلى الترويج للمعارف العلمية في هذه المجالات في المجتمعين الروسي والصربي، وقد أوقف المعهد بعد الاحتلال النازي عام 1941.

كانوا وكنا

كانت سورية مليئة بالمصانع المختلفة في القرن العشرين، واشتهرت الصناعة السورية عموماً خارج البلاد. وكانت الصحافة العالمية تتحدث عن الصناعات السورية المختلفة. في الصورة: غلاف مجلة العربي الكويتية مع عبارة: فتاة طرطوس تأخذ نصيبها من تصنيع البلاد عام 1969.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/02/20» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

فيلسوف قرطبة /2/

تدرّج ابن رشد في الوظائف الرسمية وولي القضاء في إشبيلية، وفي قرطبة، وكان في الوقت ذاته يضع تآليف مختلفة.

■ محمد عادل الملا

لكن هذه المنزلة التي احتلها ابن رشد أكثرت من حسّاده لدى الأمير، فسعوا إلى الوشاية به، وقالوا إن ابن رشد يجحد القرآن ويعرّض بالخلافة ويبسط الفلسفة وعلوم المنطق بدلاً من الدين الإسلامي، وقالوا إن ابن رشد نعت الخليفة بملك البربر. كما اتهموه بأنه أنكر هلاك قوم عاد الواردة في القرآن وغير ذلك من الوشايات. فانطلت على الخليفة يعقوب المنصور الموحدي، وأمر بعقد مجلس عام لمحاكمته على آرائه وحكم عليه بالإقامة الجبرية في مدينة أليسانة على مقربة من قرطبة. كما تقرر إحراق كل كتبه وحظر عليه الاشتغال بالفلسفة.

لكن هذه الحالة التي أصابت ابن رشد في عام 1195 لم تدم طويلاً، ولم يلبث الخليفة أن رضي عنه، فعاد إلى قرطبة حيث توفي عام 1198، وبموته أنطفأت آخر شعلة من الفلسفة العربية التي أضاءت العالم الغربي عدة قرون.

لم ينقطع ابن رشد عن الكتابة والتأليف طيلة حياته سوى ليلتين: ليلة وفاة أبيه وليلة عرسه. وتربوا مؤلفاته على العشرات، وضع فيها تصنيفات فلسفية وعلمية وقضائية وفقهية وأدبية ولغوية.

لكن قسماً كبيراً من مؤلفات ابن رشد فقد النص العربي، ولم يبقَ إلا الترجمات العبرية واللاتينية. أما مؤلفاته المخطوطة الباقية، فهي موزعة في مكتبات العالم، فهناك قسم منها في مكتبة الاسكوريال في إسبانيا، وقسم في مكتبات باريس ولندن.

وقد أورد رينان في القسم الأخير من كتابه «ابن رشد والرشدية» ما كتبه مؤرخو زمان ابن رشد عنه، ونقلها من مختلف المخطوطات في مكتبات أوروبا. فما قاله عنه ابن عيار: إن الدراية في ابن رشد كانت أغلب عليه من الرواية، ولم ينشأ بالأندلس مثله كماً وعلماً وفضلاً. وقد عني بالعلم من صغره إلى كبره حتى حكى عنه أنه لم يدع النظر ولا القراءة عنه إلا ليلة وفاة أبيه وليلة عرسه. وقد صنف وقيد وألف وهذّب واختصر نحو عشرة آلاف ورقة. وكان يفزع إلى فتواه في الطب كما يفزع إلى فتواه في الفقه. وقد حكى عنه أبو القاسم ابن الطيلسان أنه كان يحفظ شعر الطائي والمتنبي ويكثر التمثل بهما في مجلسه.

وقال ابن أبي أصيبعة في ترجمة مطولة عن حياة ابن رشد في كتابه «طبقات الأطباء» أنه كان أوحد في مسائل الفقه والخلاف، أي لا مثيل له، وأنه كان ذكياً رث البزة قوي النفس. وأنه متى حضر مجلس المنصور أو تكلّم معه أو بحث معه في شيء من العلوم، كان ابن رشد يخاطبه: اسمع يا أخي. وكان المنصور يستاء من ذلك في سره.

إن ابن رشد لم يكن يفصل بين تخصيص وتخصيص إلا على صعيد النهج أما على صعيد المضمون فكان يتحرك كعالم متعدد التخصصات

وقد نقل آرنست رينان عن الأنصاري المنشور أو الرسالة التي نشرها الخليفة لتحذير الناس من مبادئ ابن رشد وفلسفته، وقد هاجم فيها الفلاسفة واتهمهم اتهاماً صريحاً بأنهم يوافقون الأمة في ظاهرهم وزيهم ولسانهم ويخالفونها بباطنهم وقال: فلما وقفنا منهم على ما هو قذى في جفن الدين ونكتة سوداء في صفحة النور المبين، نبذناهم نبذ النواة وأقصيناهم كما يقصى السفهاء من النواة.

ومن ذلك ما حدّث به الشيخ أبو الحسن الرعيني عن شيخه أبي محمد الكبير عن محاكمة ابن رشد واتهامه بالإلحاد، فقد جمع والي قرطبة طلبتها والعلماء وفيهم ابن رشد، وهو القاضي في قرطبة يومئذ ليسألهم عن ذلك، ولما انصرف طلبة العلم تكلم ابن رشد وابن مندور في شان الريح التي تهب من جهة الطبيعة. فقال أبو محمد الكبير إن صح أمر هذه الريح، فهي ثانية الريح التي أهلك الله تعالى بها قوم عاد، إذ لم تعلم ريح بعد هلاكها. فانبرى ابن رشد ولم يتمالك نفسه وقال: والله وجود قوم عاد ما كان حقاً فكيف سبب هلاكهم، فاعتبر كلامه فلتة شاع خبرها في المشرق والأندلس، واعتبروا كلامه زلة لا تصدر إلا عن صريح الكفر واتهموه بتكذيب ما جاء في القرآن الذي «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه».

والجدير بالذكر أن الإمام الغزالي الذي كان يعد أحد الفلاسفة وارتد عنها، وأخذ يهاجمها هجوماً عنيفاً، وألف كتابه المشهور «تهافت الفلاسفة» أي انهيار حججهم، ومع كل ذلك قال عنه أحد الفقهاء الأندلسيين أن الغزالي لم يخلع عباءة الفلسفة عن كتفيه.

وبيّن محمد عابد الجابري في كتابه عن ابن رشد، السيرة الذاتية للفيلسوف وبين التعريف بفكره من خلال أهم كتبه في الفقه وأصول العقيدة والفلسفة والعلوم والطب والسياسة، ولعل أهم فكرة كان يؤمن بها ابن رشد هي وحدة الحقيقة وتكامل المعرفة، ويقول الجابري: إن ابن رشد لم يكن يفصل بين تخصيص وتخصيص إلا على صعيد النهج، أما على صعيد المضمون فكان يتحرك كعالم متعدد التخصصات، يستحضر الطب في الفقه والفقه في الطب والقرآن والحديث في الفلسفة، والفلسفة في العلم، والعلم في كل ذلك.